

العلاقات العربية – الآسيوية

دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر

أ. د. إسماعيل دبش،

أستاذ في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية والإعلام – جامعة الجزائر

ورئيس جمعية الصداقة الجزائرية – الصينية

سبق لي أن شاركت في ندوة ببيجينغ، الصين (23-27 أوت 1999) حول "الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية" بدعوة من المنظمة العربية للثقافة والعلوم لجامعة الدول العربية بتونس. طبعت المنظمة مداخلات ومحاور هذه الندوة بما فيها ورقتي بعنوان "العلاقات العربية – الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة"¹. ببيجينغ بدأت ورقتي بمقولة للقائد الصيني الراحل ماوتسي تونغ، و أبدأ بها مرة أخرى في هذه المقال رغم الاختلاف في الموضوع و العنوان أعلاه، عندما قال ماو " لآسيا بوابتان يدخل منهما الاستعمار، بوابة غربية واسمها 'إسرائيل'، وشرقية اسمها تايوان"². بالرغم من الأهمية التاريخية لحجم ومستوى التبادل والاتصال بين العرب والآسيويين ولكنها لم تكن باستمرار ووصلت إلى حد الانقطاع أحياناً. لم تنطلق مرة أخرى وبصفة مكثفة وفعالة إلا بعد الحرب العالمية الثانية. أهم عامل أثر في مستوى التوافق أو التباين في العلاقات العربية- الآسيوية هو التهديد والتقسيم للعالمين العربي والآسيوي انطلاقاً بفرض الكيان الإسرائيلي على فلسطين؛ وفرض تايوان كياناً منفصلاً عن الأرض الأم الصين بعد الحرب العالمية الثانية؛ مروراً بالحرب الكورية (1950-1953)؛ حرب الفيتنام ضد الاستعمار الفرنسي (1946-1954)؛ وضد الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات حتى منتصف السبعينيات؛ تهديد المعسكر الغربي للصين على سواحلها الشرقية في الخمسينيات؛ إقامة أحلاف عسكرية بالمنطقتين على حساب رغبات الشعوب الآسيوية والعربية (حلف بغداد، حلف جنوب شرق آسيا...)؛ الاعتداء على مصر في حرب السويس (1956)؛ الثورة الجزائرية (1954-1962) وهجوم الحلف الأطلسي الأعنف على الجزائر في 1961؛ الاعتداء الفرنسي على قاعدة بنزرت بتونس في نفس السنة (1961)؛ دعم الغرب للكيان الإسرائيلي لضرب العرب والتوسع في احتلال الأراضي العربية (1967)؛ الحرب العربية-الإسرائيلية (أكتوبر 1973)؛ التدمير، الجرائم، التشنيت والقمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني؛ الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان وسوريا؛ الحصار على ليبيا وضربها في سنة 1986؛ العراق (2003)؛ حصار وتهديد السودان بالتقسيم؛ الوضع في أفغانستان... والقائمة طويلة.

مهما كان حجم ونوعية البحث في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة فإنه لن يتضمن كل العوامل، الأبعاد، الخلفيات، المعطيات والإحصائيات، وما يمكن تحليله وتقديمه هو معالجة الموضوع بمنهج ومحتوى ونتائج تعكس عنوان الموضوع والإشكالية المطروحة. ينطبق ذلك بالأخص على موضوع هذه الورقة. يتضمن المقال خمسة محاور: مصالح متبادلة وعوامل متكاملة بين العالم العربي وآسيا؛ قيم وممارسات آسيوية مثالية لتطور وبناء الدولة؛ علاقة دول المغرب العربي مع آسيا: خصوصيات ومميزات؛ العلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي والصين؛ وآفاق تطوير علاقة المغرب العربي (والعالم العربي ككل) مع آسيا.

أولاً: مصالح متبادلة وعوامل متكاملة بين العالم العربي وآسيا

يمكن ترتيب العالم العربي وآسيا في مقدمة مناطق العالم الكبرى المرشحة حالياً لتعاون متميز ولعلاقات إيجابية وفي بعض المجالات متكاملة بحكم توفر عوامل طبيعية وموضوعية لذلك رغم التباين في الأوضاع الاقتصادية، والاختلافات في التركيبة والتوجهات الداخلية للأنظمة السياسية والحكومات والخلاف في المقاربات الإقليمية والدولية للدول العربية والآسيوية.

1. الموقع الجغرافي والجيوسياسي: العالم العربي بالمفهوم الجيوسياسي أو الوطن العربي بالمفهوم القومي (وحدة جغرافية مترابطة بمساحة تقدر بـ 14.299 مليون كلم²، أكبر من أوروبا، بقيم وعوامل متكاملة: اللغة، الدين، التاريخ، الحضارة...) يتوفر على موقع جغرافي وحيوي متميز يطل على المحيط الأطلسي غرباً، البحر الأبيض المتوسط شمالاً، والخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي شرقاً والقرن الإفريقي والمحيط الهادي جنوباً، وبامتداد جغرافي من الشرق إلى الغرب بـ 6000 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب بـ 4000 كلم (10% من مساحة الأرض اليابسة)، يتوسط قارات العالم (آسيا، إفريقيا وأوروبا) بأراضي تمتد من آسيا إلى إفريقيا يتوسطها البحر الأحمر، ويتوفر على أهم المحيطات والممرات البحرية غرباً وشمالاً وشرقاً (مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المندب، مضيق تيران ومضيق هرمز).

الوضع الجيوسياسي والنسق الطبيعي والبعد القومي العربي لا يعكس انسجام الأنظمة السياسية العربية والوحدة في المواقف الإقليمية والدولية، بل الخلاف هو الغالب، ولكن المنطق المعاصر لاحتمية التكتلات على الأقل في القضايا الكبرى، ستدفع العرب لمواقف ومقاربات منسجمة إقليمياً ودولياً، وبالتالي إلى تعاون وانسجام إقليمي ودولي، آسيا بديل أمثل لذلك. على العرب توظيف مرجعياتهم القومية المشتركة للدفع إلى تكتل عربي هادف على غرار ما فعله اليابانيين بمرجعية المايجي لدعم الوحدة الوطنية و بناء الدولة المعاصرة والصينيون بالثورة الصينية بامتداداتها الكونفوشيوسية وبفلسفة وثقافة التصيين لأفكار وتجارب الغير لتطوير الصين وتعزيز الوحدة الوطنية.

2. بالمقابل، آسيا بأكبر مساحة في العالم (30% من مساحة العالم: 43.820.000 كلم²)، وبأكبر نسبة من سكان العالم (60%: حوالي أربع 4 ملايين نسمة)، بدول متطورة اقتصادياً، صناعياً وتكنولوجياً (اليابان، الصين، كوريا الجنوبية والهند) ودول في تطور متزايد (دول الآسيان)³ - تشكل بديل اقتصادي وتكنولوجي وبالتالي سياسي للعالم العربي. ضعف وربما فشل المشروع التنموي والسياسي العربي يرجع أساساً إلى اعتماد العرب على العلاقات مع عالم الشمال ككل (بما فيها المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقاً) وتضاعف الارتباط التقليدي مع الغرب بعد الحرب الباردة. في مجال المصالح الاقتصادية والتكنولوجية والقضايا الإقليمية وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي، أصبحت الدول العربية سجيناً لهذا الارتباط وهذه العلاقة. آسيا بديل أمثل للتجارة والاقتصاد والاستثمار والسياسة، أو على الأقل بديل عند المساومات الاقتصادية والسياسية مع الغرب. السياسة هي فن الممكن والبحث باستمرار عن البدائل الأمثل للإنفراج والخروج من أوضاع معقدة و سياسات غير مجدية.

هنا لا يجب التضخيم الإيجابي للاقتصاد والوضع الآسيوي. فبالرغم من أن آسيا تحتوي على أكبر نسبة من سكان العالم وبمساحة أكبر، فإنها تنتج فقط 30% من الاقتصاد العالمي. وتتركز هذه النسبة في عدد محدود من الدول (اليابان، الصين، كوريا الجنوبية والهند) وبنسبة أقل في بعض دول الآسيان، وأن الدخل الفردي أقل بعشرات المرات من الدول الغربية، وفي الدولتين الأهلتين بأكبر نسبة من سكان آسيا، الصين والهند (أكثر من ثلثي سكان آسيا) فإن نسبة الدخل الفردي بهما تصل إلى 70 مرة أقل من الدخل الفردي للمواطن الأمريكي، ونسبة التسلح بآسيا لا تتجاوز ثلث التسلح بالولايات المتحدة الأمريكية. أكثر من 135 مليون صيني يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً رغم أن مستوى النمو بالصين يتجاوز سنوياً 10%⁴ كما أن آسيا ليست جاهزة بعد لوحدة سياسية متكاملة وإلى أمد بعيد لن تكون كذلك، بحكم البنية الجغرافية والجيوسياسية المتشعبة والمتباينة والفجوة والتباعد والتداخل الإقليمي مع قارات أخرى، وبحكم الخلافات التاريخية بين دولها (الخلاف الهندي - الصيني، التحفظ الآسيوي من العلاقة مع اليابان، بسبب الممارسات التوسعية لهذا الأخير في آسيا بما فيها الصين وكوريا)، إضافة إلى خلافات حدودية وإقليمية بين الدول الآسيوية. بآسيا كذلك أكبر نسبة من الأقليات في العالم، تعيش أوضاعاً غير مستقرة، بالهند وحدها أكثر من 800 أقلية، ونفس الوضع في التباين وأحياناً التناقض في المواقف الإقليمية والدولية للدول الآسيوية بسبب خلافات حدودية أو تأثيرات وارتباطات خارجية. مجموعة الآسيا⁵ هي تجمع اقتصادي أكثر منه سياسي لعدد محدود من الدول الآسيوية أو منظمة أو منظمة شانغهاي للتعاون⁶، التي تشمل كذلك عدداً محدوداً من الدول بخلفيات وأبعاد أمنية (التنسيق لمحاربة: الإرهاب، التطرف، تجارة الأسلحة والمخدرات...)، وغيرها من التجمعات الآسيوية الجهوية لا ترقى لتكامل ناهيك عن اتحاد آسيوي على نمط الاتحاد الأوروبي مثلاً.

3. يحتوي العالم العربي على أكثر⁷ من 60% من احتياطي النفط في العالم ويتميز النفط العربي بطول عمره، مقارنة مع المناطق الأخرى، كما أن النفط العربي أقرب للاستهلاك الآسيوي بحكم الجوار أو بحكم تواجد الممرات والمعابر البحرية للعبور والنقل. اقتصاديات الدول الآسيوية وخاصة الكبرى منها (اليابان، الصين، كوريا الجنوبية والهند إضافة إلى دول الآسيان) يتراوح طلبها على النفط ما بين 80 إلى 95% من البترول العربي⁸.
4. العالم العربي سوق للعمالة الآسيوية. يبلغ عدد العمال الآسيويين حوالي 15 مليون عامل وإحصائيات أخرى تشير إلى أكثر من ذلك⁹، متواجدة معظمها بدول الخليج¹⁰، العمالة الآسيوية بالمغرب العربي محدودة، بالجزائر تقدر العمالة الصينية بحوالي 40 ألف عامل. وتقدر عائدات هذه الآسيوية إلى بلدانهم بحوالي 60 مليون دولار¹¹.
5. العالم العربي منطقة استثمار كبرى بحكم توفرها على مداخيل مالية مرتفعة والمقدرة بحوالي 2400 مليار دولار¹² ناتجة أساساً من الإنتاج والكم الاحتياطي للنفط والغاز. التكامل بين المال العربي والتجربة التكنولوجية الآسيوية، دعم لتنمية البلدان العربية. ذلك ما حدث في مشاريع جدّ هامة واستراتيجية في معظم الدول العربية كما سنشير إليه لاحقاً.
6. للشعوب العربية والآسيوية امتداد حضاري مشترك متميز بروابط الثقافة الشرقية بمحتوياتها الإنسانية ومقارباتها الجماعية للدولة والمجتمع، ومرجعياتها المتنوعة والمتفاعلة والثرية بامتداداتها في العالمين العربي والآسيوي.
- يشكل الإسلام إحدى المكونات الأساسية لذلك، وبالتالي هو عامل أساسي في التقارب العربي - الآسيوي (10 دول إسلامية بآسيا والدول الأخرى لها أقليات مسلمة، الهند بها حوالي 161 مليون مسلم - تقريباً نصف سكان العالم العربي - والصين أكثر من 22 مليون مسلم). فإذا كان العالم العربي هو عاصمة المسلمين (مكة المكرمة) فإن آسيا هي قارة المسلمين (العالم العربي لا يشكل إلا 15% من السكان المسلمين في العالم بينما تشكل آسيا 62% من المسلمين: حوالي 683 مليون مسلم)¹³. بحكم مصدر وتجذر الثقافة العربية في الإسلام وتأثير الدول العربية على المسلمين في العالم، فإن الدول الآسيوية تنظر إلى العلاقات مع العالم العربي كعامل هام في إدارة الوضع الداخلي للمسلمين لدعم الوحدة الوطنية.
7. العالم العربي بحكم حجمه السكاني بحوالي 350 مليون نسمة، وتوفر دوله على القدرة الشرائية المالية، أثبتت للآسيويين أنه سوق هامة كميّاً ونوعياً للسلع الآسيوية، ومرشح للتزايد كسوق أكبر لآسيا في السنوات القادمة. ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والعالم العربي من 36.7 مليار دولار سنة 2004 إلى 132.8 مليار دولار سنة 2009. وبلغ حجم الاستثمار الصيني بالعالم العربي في نفس السنة 100 مليار دولار¹⁴.
8. العالم العربي في حاجة إلى تكنولوجيات آسيا، بحكم أن النفط ثروة زائلة، والبديل هو الصناعة والتكنولوجيا والاستثمار في الميادين الفلاحية والسياحية. نتيجة الحاجة

للمال العربي وللموارد العربية وخاصة البترول، فإن الدول الآسيوية المتطورة أكثر ترشحاً لتقديم الخبرة التكنولوجية، خاصة إذا تم التعاون الاقتصادي والصناعي عبر الشراكة في المشاريع الصناعية والتكنولوجية البنيوية والاستراتيجية.

9. أثبتت آسيا دعمها للقضايا العربية للأسباب التي تم ذكرها، والتي سوف تذكر لاحقاً، وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي والمنظور العربي لنزع أسلحة الدمار الشامل والأمن الإقليمي. تتداخل المصالح والعلاقات الإقليمية بين آسيا والعالم العربي في مختلف المجالات والقضايا الإقليمية (كشمير، العلاقات الهندية - الباكستانية، إيران، تركيا، أفغانستان...) كما أنه بحكم تواجد الجزء الشرقي من العالم العربي بآسيا، هناك علاقة تكامل آسيوي - عربي هيكلية في ميادين ثقافية ورياضية مثل الاتحادات الرياضية الآسيوية، لقاء الشعوب في منابر مثل هذه يجب أن يوظف سياسياً وإعلامياً لدعم التعاون العربي - الآسيوي.

ثانياً: قيم وممارسات آسيوية مثالية لتطور وبناء الدولة

في هذا المحور أتعرض إلى قيم وممارسات وملاحظات إيجابية بسيطة وعادية عايشتها شخصياً بالصين والتي تكاد تكون عامة في الدول الآسيوية التي شهدت تطوراً سريعاً وبناءً، أتناول الصين في هذا المحور بحكم زيارتي المتكررة إليها، ومن موقعي كرئيس لجمعية الصداقة الجزائرية - الصينية. في كل مرة أزور الصين أتأكد بأن ما يحدث بها من تطور سريع وراءه أسباب وعوامل معظمها طبيعية وعادية وفي متناول وإمكانات الجميع من الجانب النظري، ولكن في نفس الوقت صعوبة من حيث التطبيق، أي قوة الصين تكمن في تجسيد السهل الممتنع. نحن في الوطن العربي لا نتقننا الإرادة أو القدرة. تاريخ العرب مجيد بالإنجازات والابتكارات العلمية والفنية والعمرائية والثقافية، وتبني الغير من أوروبا إلى آسيا لنموذج التطور العربي والحضارة العربية، وملء بالانتصارات والتحديات الحديثة العهد. يكفي التذكير بالتحدي المصري في تأميم قناة السويس (1954) وحرب السويس (1956) والثورة الجزائرية (1954-1962) وحرب أكتوبر 1973... وللأسف أن ذلك التحدي لم يكن بنفس المستوى في المشروع العربي التنموي المعاصر، وضع اقتصادي قائم على أساس الاستيراد أكثر من الإنتاج الصناعي والتكنولوجي المحلي. وما نحتاج إليه هو تجديد الإرادة والممارسات العربية البناءة والمثلى من خلال أخذ العبر في الاحتكاك بالنماذج العملية والمثلى في الإنتاج والعمل والتنظيم. من الصعب في مداخلة محدودة ذكر كل العوامل والأسباب التي كانت وراء التطور السريع للصين، وبروزها كقوة اقتصادية عالمية كبرى. هنا يمكن ذكر البعض منها:

1. العمل: من الصعب تصور صيني ولو عجوزاً يخرج من بيته صباحاً وليس له إرادة وعزيمة للإنتاج وفعل شيء ما، ليحس أولاً أنه موجود وثانياً لإعالة نفسه بنفسه ومن خلال ذلك خدمة المجتمع وبلده. من مظاهر ارتباط الصيني بالعمل والإنتاج أني ذات مرة شاهدت تحقيقاً تلفزيونياً قام به صحفي فرنسي من داخل الصين لقناة تلفزيونية فرنسية، ومن بين

الأسئلة التي وجهها الصحفي الفرنسي لأحد الصينيين الذي كان رفقة أفراد من عائلته وجيرانه منهمكين في فتح الطريق الذي انغمر بالثلوج، ماذا لو أنكم قررتم ألا تفتحوا الطريق المنغمر بالثلوج، أجابه الصيني أن هذه الفكرة لن تخطر في أذهاننا أصلاً. تصوروا كيف أن الصيني يريد أن يعمل وينتج تحت أي ظرف أو شروط صعبة، ولا ينتظر الدولة أو يلقي باللوم عليها في أعمال هو قادر عليها. تمنيت أن يكون هذا نموذجاً يُقتدى به في بلداننا على الأقل في النظافة وحماية البيئة، والتي هي مسؤولية فردية وأخلاقية قبل كل شيء، وعدم انتظار الدولة للقيام بالنظافة. تقديم الخدمة عند الصيني مهما كان نوعها هي إنتاج وشرف ويتباهى بها ويثمنها ويعمل من أجل إنجاحها وإعطاء أحسن صورة لها، من خلال التنظيم والترتيب والكيفية، وإظهار حبه لها والتباهي بتأديتها، من سائق سيارة أجرة، أعوان بالفنادق، عمال بالحدائق والأماكن العمومية، بائعين، عمال بالمصانع والمؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية والخدماتية، عمال أرض، إطارات موظفين مسؤولين، متقنين... الخ.

2. **الانضباط:** يعرف الصيني موقعه أين تبدأ وتنتهي صلاحياته ولا يخرج عن هذا الإطار ويأخذ بالتوجيهات والواجبات التي تعطى له ولا يتصرف إلا من خلالها. لا يبادر إلا بما هو مخول له ولا يتدخل في شئون الغير أو صلاحيات الآخر. عندما يكلف بمهمة يؤديها ولا يخرج عن هذا الإطار. الصيني لا يتصرف كشريك لصاحب العمل أو كطرف موازي للمسؤول عنه. فهو يعتبر نفسه منتجا بالمؤسسة أو العمل ونجاحها هي مهمته. المطالبة بالحقوق تأتي بعد تأدية الواجب وعادة تأدية الواجب كاملاً يؤدي إلى الحصول على الحق. بالصين هناك العمل والعمل والعامل كل متكامل من أجل ضمان الإنتاج. محتوى وسلوك أخلاقي إنساني عالي المستوى سهل الفهم ولكن صعب التنفيذ بسبب غياب الإرادة.

3. **احترام الوقت:** الصينيون يجسدون السهل الممتنع وهو احترام الوقت ويطبقون مقولة "أن الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك". الوقت بالنسبة للصيني هو عمل وإنتاج ومنفعة. تثنمين وتققيم الوقت هي من أرقى القيم الأخلاقية والسلوكية. عدم احترام الوقت ليس فقط مساس بقيمته المعنوية والمادية بل مساس بالعلاقات الإنسانية والتزامات الطرف الآخر والآثار السلبية المترتبة عن ذلك لدى الجميع. من بين مظاهر التزام الصيني بالوقت إذا كان عندك مثلاً موعد مع مسئول صيني كمدير شركة مثلاً فإنك تجده في الوقت بالضبط، هو وطاقمه الإداري بمدخل المؤسسة عند الباب لاستقبالك بحفاوة وبروتوكول متميز. الهدف الآخر من ذلك هو أنهم يحسسونك بالانضباط بالوقت مسبقاً، حيث تأخر كى يصبح غير مقبول لأنك تعرف مسبقاً بحكم التقاليد الصينية أن هناك أناساً واقفين خارج المؤسسة في انتظار استقبالك. من مظاهر احترام الوقت كذلك أن الصيني لا يضيع الكلام أو النشاط غير المنتج فعندما تقابله أثناء العمل وتحاول الحديث معه خارج الموضوع لا يتجاوب معك لأن برنامجه محدد ومكثف ومرتب... الذي لا يتكلم ينتج كثيراً بسرعة وإتقان، والقائمة طويلة لمثل هذه المظاهر.

4. **الثقة في النفس:** ذهنية الصيني وثقافته مشحونة بمرجعيتهم الحضارية المتأصلة بما فيها اعتبار دولتهم مركز العالم وليسوا بحاجة للتوسع. حصانة ومحتوى الحضارة الصينية في القناعة بأن العالم يجب أن يكون أسرة واحدة، وضرورة الاعتماد على النفس، واستيعاب الحكمة المفيدة، خلقت في المجتمع الصيني ثقة بالنفس، واعتزاز بقوميتهم. يعتبرون حضارتهم مصدر إلهام وتجارب نموذجية للآخرين بما فيها الغرب (صناعة الورق، تطور الكتابة والطباعة، صناعة الحديد، التجارة، الطريق الحريري التجاري، المنشآت الضخمة، كالحائط الصيني...). الصيني يتكلم أو يحاور أو يتصرف مع الغير بما فيها دول عالم الشمال (أوربا وأمريكا الشمالية) دون عقدة وينطلقون من مبدأ المعاملة بالمثل مع الوعي بخلفية الهيمنة التي مارسها الغرب ضد الصين بدءاً باحتلال البرتغاليين لمنطقة الصينيين ماكاو (القرن 16)، حرب الأفيون (1840) واحتلال هونغ كونغ من طرف بريطانيا (1842)، ودعم الغرب بقيادة الولايات المتحدة لفصل تايوان عن الأرض الأم بعد الحرب العالمية الثانية، وتأسيس كيان حكومة هناك. يمكن هنا ذكر مظهر من مظاهر ثقة الصيني بنفسه، أنه بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية (1949) صرّح الناطق الرسمي بالبيت الأبيض قائلاً أننا لا نعترف بهذه الدولة، فرد ماو تسي تونغ القائد الصيني قائلاً "نحن دولة تعترفون بها أو لا تعترفون فهذه مشكلتكم وليست مشكلتنا".

5. **الاعتماد على النفس:** الصيني من سن الطفولة إلى سن الشيخوخة، كفرد أو كعائلة أو كمجتمع أو كقيادة ينهض في الصباح وكله عزيمة لفرض وجوده كما هو وتوظيف نفسه للمحيط الخارجي للاستفادة منه وليس انتظار الطرف الآخر لإعالتة أو التضامن معه أو التوصل له . ثقافة الاعتماد على النفس كونت لدى الصيني روح الابتعاد على الاتكال وانتظار الغير لإيجاد الحلول للمشاكل التي قد تواجهه أثناء تأدية عمله أو واجبه أو التزاماته المهنية ودون تضييع الوقت بطلب التفاصيل والتي كثيرا ما تستعمل من طرف العمال والموظفين بعالمنا العربي كحجة أو مبرر للتهرب من الواجب والمسؤولية والعمل المنتج.

6. **الوطنية المتجذرة:** تتميز حضارة الصين العريقة بغرس وطنية قوية عميقة لدى الصيني لدرجة التضحية بالمصالح الخاصة من أجل حماية وطنه وإبراز أرقى صورة عن بلده . في آخر حدث عالمي كبير عاشته الصين ألا وهو تنظيم الألعاب الأولمبية (أوت 2008) التي نجحت فيها بامتياز بسبب أساسي هو مشاركة الجميع كمتطوعين في كل نشاط أو تنظيم للحدث. المتطوع يدفع من جيبه حتى تكاليف التنقل والاتصال الهاتفي من أجل إنجاح مهمته . الآباء والأمهات كانوا دعما ماديا ومعنويا لأبنائهم وبناتهم لإنجاح الحدث.

7. **تجذر الثقافة التجارية والليبرالية لدى الصيني:** ليس صعبا أن نجد جوابا لماذا الصينيين تكيفوا بسرعة مع اقتصاد السوق والليبرالية رغم أن النظام السياسي نظريا اشتراكي المحتوى والهيكلية. إن الصيني بطبيعته عبر المراحل التاريخية للصين (طريق تجارة الحرير بين الصين من جهة وإفريقيا والعرب من جهة أخرى مثالا لذلك) كان دائما يمارس التجارة

واققتصاد السوق حتى أثناء أشد مراحل الاشتراكية (1949 تاريخ انتصار الثورة-1978 بداية الإصلاحات والتحديثات الأربعة).

سياسة الصين الحالية اختيار أمثل في توظيف المركزية الديمقراطية من الجانب السياسي حفاظاً على الوحدة الوطنية واستكمال استرجاع أراضيها من جهة وضمان الاستقرار الاجتماعي لأكثر من مليار و300 مليون صيني. مسؤولية يفترض أن يشاركها الجميع خاصة الدول الكبرى لأن ذلك ليس فقط لخدمة الشعب الصيني والوحدة الصينية بل خدمة لاستقرار العالم وخاصة العالم الغربي الذي يتحسس للهجرة. تصوروا فقط لو أن 10 مليون صيني هاجر للغرب كيف سيكون موقف وسلوك الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية. هم الآن رافضين الأعداد المحدودة من المهاجرين ناهيك عن ملايين من الصينيين. على الغرب ترك الصين وشأنها فإنها كما هي الآن حل لربع سكان العالم. إمكانيات الصين أقل بعشرات المرات من إمكانيات أوروبا ولكنها تُعيل شعباً تعداده حوالي خمس مرات سكان أوروبا. هنا يجب التذكير أن اقتصاد الصين كدولة يأتي في المرتبة الثالثة وربما الثانية في العالم، ولكن من حيث الدخل الفردي فإنها تحتل المرتبة 106 بعد عشرات الدول من عالم الجنوب.

8. **التوظيف البناء والإيجابي لتجارب الغير:** الصينيون لا يضيعون وقتهم في تكوين لجان لدراسة المشاريع والتخطيط لها قبل الإطلاع على تجارب الآخرين ومحاولة الاستفادة منها. يعرف الصيني مسبقاً أنه أن تشكيل لجان محلية وتنظيم اجتماعات مملة واستهلاكية لا تفقد إلا للركود ومضاعفة البيروقراطية والنظرة الأحادية للأشياء.

استطاع الصينيون أن يستفيدوا وينتفعوا من تجارب الغير ويستغلونها لدرجة أن الشركات العالمية الكبرى المعروفة في مجال الصناعة والتكنولوجيا هي موجودة الآن في الصين وتصدر لدول مصادر نشأتها بأوروبا وأمريكا الشمالية. المدن والقرى الصينية هي ورشة إنتاج صناعي واقتصادي وتكنولوجي بكيفية ونوعية استطاعت أن تتوسع وبكثافة في الأسواق الأوروبية والأمريكية، لدرجة أن نائب الوزير الأول الصيني السيد وانغ كيشان (Wang Qichan) خلال زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في منتدى اقتصادي صيني-أمريكي (27-29 جويلية 2009) وجّه نصائح للأمريكيين متضمنة ضرورة تحديث اقتصادهم مع سرعة الاقتصاد والصناعة التكنولوجية العالمية تفادياً لمضاعفة الأزمة المالية التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية.

9. **الإدارة العلمية بتوظيف واستغلال الكفاءات في مختلف المجالات ورسكلتها** دورياً لتساير أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية. ما ينقصنا في الوطن العربي أن الإدارة موجودة والعلم أو الكفاءات موجودة، ولكن الجمع بين الاثنين لا يرقى لمستوى إعطاء دفعة قوية وسريعة للتطور الصناعي والتكنولوجي.

10. البحث العلمي بالصين أولوية قصوى في سياسية وبرامج الصين الوطنية. تخصص الصين سنوياً نسبة تتراوح ما بين 2 و3% من الميزانية للبحث العلمي، ومخطط لها أن تصل إلى 3.5 و4.5% من ميزانية الدولة. خلافاً للدول العربية التي لا تتجاوز نسبة 0,25% من الدخل القومي، مع التباين من دولة عربية إلى أخرى¹⁵.

11. **التعامل مع الحصار:** لم يضيع الصينيون الوقت كثيراً من أجل مواجهة الحصار الذي عاشه بلدهم لأكثر من 30 سنة (من 1949 إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي). دخول الصين إلى منظمة الأمم المتحدة (1971) واسترجاع مكانتها في مجلس الأمن كان مسارا دبلوماسياً لم يرافقه مسار سياسي واقتصادي إلا بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978. عملت الصين على اختراق الحصار من خلال الاتصال بالشعوب ودعم حركات التحرير وتكثيف الاتصالات الدبلوماسية مع الدول التي أقامت معها علاقات دبلوماسية وتتصرف على أسس اقتصادية بناءة وإيجابية مع دول عالم الجنوب بما فيها بناء مشاريع ضخمة مثل بناء طريق السكة الحديدية الرابط بين تنزانيا وزامبيا (1860 كم) ودعم بناء السدود وقنوات المياه مثل قناة مجردة بتونس والتعاون الاقتصادي البناء القائم على المنفعة المتبادلة مثل التعاون الجزائري الصيني في بناء مصانع الخزف وصناعة الدراجات بقالة في الستينيات. ومن جانب آخر وهو الأهم أن الصينيين لم ينتظروا رفع الحصار ومساعدة الغرب لتطوير التكنولوجيا والصناعة والقيام بتنمية اقتصادية وصناعية متطورة. الصين أنتجت القنبلة الهيدروجينية والنووية وطورت صناعاتها العسكرية والمدنية حتى أثناء أشد سنوات الحصار في الستينيات. ولولا الحصار ربما الصين لن تصل لهذا التطور بالسرعة والكيفية التي حققتها. يبدو أن الحصار مهما كانت سلبياته فإن إيجابياته أكثر وخاصة الدفع بالبلاد بالاعتماد على النفس في الصناعة والتكنولوجيا.

12. **الانفتاح والتكيف مع العالم:** لم تكن الصين في يوم ما منذ انتصار الثورة الصينية مغلقة على نفسها. منذ اليوم الأول من تأسيس جمهورية الصين الشعبية أعلنت الصين استعدادها للتعاون مع كل الدول والصداقة مع كل الشعوب بغض النظر عن التباين السياسي والإيديولوجي، ولكن العالم الغربي وحلفائه بقيادة الولايات المتحدة هم الذين حاصروها وغلقوا عليها. ولهذا من الخطأ القول أن الصين انفتحت على العالم في السبعينيات عقب دخولها منظمة الأمم المتحدة واسترجاع مقعدها في مجلس الأمن. الأصح هو القول أن العالم انفتح على الصين واعتذر لها عن الحصار الذي مارسه ضدها. أثناء الحصار، كما سبق ذكره، تكيفت الصين مع العالم وأقامت علاقات اقتصادية وتجارية ودبلوماسية مع العالم الاشتراكي وعالم الجنوب وامتد ذلك حتى إلى العالم الغربي بإقامة علاقات سياسية أو حتى دبلوماسية أو علاقات شعبية بما فيها علاقات شعبية مع الشعب الأمريكي قبل تأسيس علاقات دبلوماسية رسمية مع الدولة الأمريكية سنة 1978. تكيف الصينيين مع العالم المعاصر والعولمة والعالم الغربي تجاوز حتى الغرب

نفسه ليس فقط من حيث الصناعات والتطور التكنولوجي بل حتى من حيث الاستهلاك والحياة اليومية للصيني بما فيها اللباس والفن والموسيقى والأكل ... ولكن ضمن ووفق المحافظة على المحتوى الحضاري والوطني الصيني على غرار ما فعلوا مع الاشتراكية بتصيينها وفعلوا مع الغرب بتصيينهم للبيرالية والرأسمالية كذلك.

13. **الصين، حضارة عريقة إنسانياً وقوة كبرى بناءة:** نظرياً تتوافق معظم الدول الكبرى في الخطاب السياسي والإعلامي الإنساني وتتضمن دساتيرها والتزاماتها الدولية مبادئ وقيم سلمية وإنسانية، ولكن ميدانياً يظهر الخلاف بل التناقض. تشكل الدول الغربية نموذجاً حياً لذلك في العصر الحديث. خطابها السياسي لا ينسجم مع ممارستها في الملفات والقضايا الإنسانية الكبرى، خاصة محاربة الفقر، التهميش، كبح مقاومة الشعوب المناهضة للهيمنة، الازدواجية في العلاقات الدولية وممارسة حق القوة على حساب قوة الحق. قامت الثورة الفرنسية (1798) بمحتوى وهدف إنساني ولكن عملياً مباشرة بعد انتصارها، تمّ غزو أوروبا من طرف نابليون وامتد التوسع الفرنسي للوطن العربي انطلاقاً من الهجوم على مصر، لتصل الثورة الفرنسية إلى إنتاج ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية في القرن العشرين، وترتكب جرائم إنسانية، بالاحتلال والاستغلال للشعوب ومواردها الأولية واختراق وتدمير سيادة الدول وتقتيل جماعي للأبرياء عبر مختلف أنحاء العالم (الجزائر والفيتنام نماذجاً لذلك). نفس الوضع ينطبق على بريطانيا مصدر الثورة الصناعية وعميدة الديمقراطية في العالم، ولكن ذلك عملياً أنتج أول وأكبر إمبراطورية استعمارية في العالم في القرنين الماضيين، بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت وراء تقريباً كل مصادر التوترات والانقسامات التي يعيشها العالم حالياً، يمكن وصف بريطانيا بأنها مكتب دراسات للولايات المتحدة الأمريكية في ترشيد سياسة هذه الأخيرة في العالم.

أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، تصارعت فيها قوى كبرى، ودمرت فيها شعوب ودول بمختلف الأسلحة بما فيها الأسلحة الكيماوية والنووية، صراع حول من يستفيد أكثر من التوسع والاستغلال في العالم. احتلت الولايات المتحدة الأمريكية الموقع الأكبر في التوسع والهيمنة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، إسقاط القنابل النووية على هيروشيما (06 أوت 1945) وناجازاكي (09 أوت 1945) والتي أدت إلى قتل أكثر من 200 ألف شخص، وتدمير 80% من المباني والهياكل العمومية، إضافة إلى الآثار الخطيرة التي مازال يعيشها اليابانيون إلى يومنا هذا. خلافاً لذلك ورغم توفرها باستمرار على مؤهلات القوة فإن الصين عبر تاريخها لم تمارس سياسة التوسع والاحتلال، بل عكس ذلك فقد كانت هي نفسها ضحية لذلك، انطلاقاً من بريطانيا وحرب العفيون على الصين (1840) إلى احتلال بريطانيا لـ"هونغ كونغ" واحتلال البرتغال لمنطقة ماكاو، وعزل تايوان عن الأرض الأم. كما واجهت الصين حصاراً وتهديداً على سواحلها الشرقية مباشرة بعد قيام جمهورية الصين الشعبية، والحرب على حدودها الشمالية من طرف الاتحاد السوفيتي سنة 1969، ومازالت الصين محطة محاولات حصار وتهديد إلى

يومنا هذا بما فيها استمرار تحريض انفصال تايوان عن الصين، ومحاولة اختراق الوحدة الوطنية من خلال سكان التبت. ولكن حنكة الصينيين كانت دائماً أقوى.

ثالثاً: علاقة المغرب العربي مع آسيا: خصوصيات ومميزات

رغم تكامل القيم والمصالح والعوامل بين جزئي العالم العربي الشرقي والغربي، وبالتالي تكامل المقاربات العربية في العلاقة مع آسيا، فإن للمغرب العربي - بالرغم من عامل البعد - خصوصيات وأوضاع ساهمت ويمكن أن تساهم أكثر في تطوير علاقات جذب وتعاون متميز بين دول المغرب العربي وآسيا، من بين هذه الخصوصيات والمميزات:

1. **الموقع الجغرافي والجيوستراتيجي:** بحكم امتداد المغرب العربي على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، بمساحته المقدرة بـ 6.333.000 كلم² (40% من مساحة الوطن العربي: 14 مليون كلم²) وتواجهه بشمال إفريقيا بحدوده الجنوبية على مداخل دول الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، يجعل من هذه المنطقة العربية موقعاً استراتيجياً للتسويق (انخفاض تكلفة الإنتاج للتصدير) الأوروبي - الآسيوي والآسيوي - الإفريقي، انطلاقاً من الموانئ المتعددة وإمكانية توسيعها والطرق الكبرى، مثل الطريق السيار الجزائري شرق - غرب بمسافة 1296 كلم، الذي يشكل عامل ربط بين دول المغرب العربي (وتجسداً لمشروع اتحاد المغرب العربي: 7000 كلم من الحدود الليبية - المصرية إلى موريتانيا) من جهة وبين هذه الأخيرة وإفريقيا من جهة أخرى، خاصة بعد استكمال ترميم وتجديد الطريق الإفريقي بالجزائر في اتجاه إنجاز امتداد مشروع الطريق الكبير بين نيجيريا والجزائر (9800 كلم) والذي بالموازاة معه يتم إنجاز مشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى الجزائر لتصدير غاز نيجيريا عبر البحر الأبيض المتوسط. إضافة إلى ذلك انخفاض تكلفة اليد العاملة للإنتاج والتسويق على الأقل مقارنة مع أوروبا، عامل محفز للمصدرين والمستثمرين الآسيويين.

2. **شعوب المغرب العربي التي عانت من الاستعمار والهيمنة، لها نظرة إيجابية على الدول الآسيوية بما فيها الدول الكبرى بحكم أنها لم تمارس عليها في تاريخها أي امتداد أو هيمنة استعمارية.** بل خلافاً لذلك مع بداية الحملة الاستعمارية الأوروبية لآسيا، دعم العرب الآسيويين بما فيها مشاركة جيوش عربية بجانبهم ضد الحملات الاستعمارية الأوروبية الأولى على آسيا.

3. **مرجعية سياسية لعلاقة دول المغرب العربي بآسيا انطلاقاً على الأقل من دعم الدول الآسيوية لحركات الاستقلال والتحرر بالمغرب العربي والتضامن الإفريقي - الآسيوي في الخمسينيات والدعم المتبادل بين الطرفين لحركات الاستقلال والتحرر الوطني في العالم والتنسيق في المحافل الدولية.** شكل مؤتمر باندونغ بأندونيسيا (18-24 أبريل 1955) انطلاقة واتصال مباشر بين العرب وآسيا. في هذا المؤتمر أكد المشاركون (29 دولة يمثلون مليار و550 مليون نسمة، من بينها: أندونيسيا، باكستان، الهند، الصين، مصر، إضافة إلى ممثلي

حركات الاستقلال والتحرر الوطني بما فيها ممثلو جبهة التحرير الوطني الجزائرية...) ¹⁷ دعمهم المطلق لحركات التحرر الوطني في العالم المستعمر وحق الشعوب في تقرير مصيرها باستعمال كل الوسائل من أجل تحقيق هذا الهدف، حركات الاستقلال والتحرر بالمغرب العربي خصص لها جزء هام من الانشغالات والنقاشات وفي البيان الختامي للمؤتمر.

4. دعمت دول المغرب العربي القضايا الآسيوية وفي مقدمتها دعم الصين لاسترجاع مكانتها بالأمم المتحدة، والتعامل الإيجابي مع الهند رغم الخلاف الباكستاني - الهندي، ووجود علاقة متميزة مع اليابان، رغم ارتباط هذه الأخيرة بتحالف مع الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة، وبالتالي اتخاذها لمواقف لا تتسجم مع الدول العربية وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي، كما أن دول المغرب العربي كانت دعماً لحركات الاستقلال والتحرر الوطني بآسيا.

5. يشكل المغرب العربي نموذجاً فعالاً في محاربة الإرهاب وإيجاد تسوية لذلك. تأتي الجزائر في مقدمة دول المغرب العربي في هذه الظاهرة وتقدير حل لها في نفس الوقت من خلال المصالحة الوطنية.

6. يمكن لدول المغرب العربي والدول الآسيوية تطوير انسجام وتوافق في إدارة النزاعات والملفات الأمنية الإقليمية، بالتنسيق المحلي والجهوي وإبعاد كل تدخل خارجي، لأن ذلك يؤدي إلى استفزاز الوضع أكثر مما يحل المشكل، العراق وأفغانستان نموذج لذلك. الدول الآسيوية عاشت التوترات الإقليمية والتدخلات الأجنبية وتواجد القواعد والأحلاف العسكرية، وبالتالي هي حساسة مثل دول المغرب العربي لخطورة ذلك.

7. المغرب العربي بحوالي 90 مليون نسمة، أصبح سوقاً كبيراً للسلع الآسيوية كما أثبت في السنوات الأخيرة، والمؤشرات توحى بتضاعف ذلك ¹⁸. تجاوز حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي والصين سنة 2009 قيمة 12 ملايير دولار. تتوفر المغرب العربي على موارد أولية حيوية وهامة لاقتصاديات الدول الآسيوية، وفي مقدمتها البترول، الحديد والفوسفات.

8. تعاون الدول الآسيوية لإنجاز مشاريع هامة منتجة بالمغرب العربي وتقبلها وتأمينها الإيجابي من طرف دول المغرب العربي، مثل النهر العظيم بليبيا، قناة مجردة بتونس، والمنشآت العامة والمركبات الرياضية والإدارية، ودعم ياباني في المجالات الفلاحية والمرافق العامة للمغرب، وصناعة الخزف والسدود والطريق السيار بالجزائر، هذا الأخير الذي أنجز فيه الجزء الأكبر وينتهي إنجازة كلية مع نهاية هذه السنة. يتراوح مبلغ المشروع بين 10 و 11 مليار دولار، ويشرف على الإنجاز الأكبر منه شركات يابانية لإنجاز 399 كلم، 190 جسر و 5 أنفاق بمبلغ 4.60 مليار دولار، شركات صينية لإنجاز 598 كلم بمبلغ 4.51 مليار دولار ¹⁹ هذا

الطريق الذي سوف يتم من خلاله أو بسببه تشغيل أكثر من 100 ألف عامل، إضافة إلى الإنعاش الاقتصادي والسياحي والعمراني بالمحاذاة إليه.

9. رغم بُعد المسافة عن آسيا، فإنه خلافاً لدول المشرق العربي، المغرب العربي لا توجد به قضايا قد توظف سلباً للعلاقة مع آسيا مثل محاولة أطراف خارجية توظيف العمالة الآسيوية في المشرق العربي للتأثير سلباً على العلاقات العربية - الآسيوية. يمكن للمغرب العربي أن يلعب دوراً إيجابياً مؤثراً في العلاقات الآسيوية - العربية من خلال علاقات صداقة وتعاون أقوى مع الدول الآسيوية.

رابعاً: العلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي والصين

شكلت التجارب المشتركة للاستعمار المرجعية والمنطلق للعلاقة بين دول المغرب العربي وآسيا، ليصبح المغرب العربي شريكاً اقتصادياً وتجاري أساسياً للدول الآسيوية، مع التباين في مستوى قوة أو ضعف العلاقة بسبب التباين أو التكامل في المواقف السياسية الإقليمية والدولية. نظراً لضيق الوقت وتوسع الموضوع، سوف أركز أكثر على الصين، رغم أهمية علاقة الدول الآسيوية الأخرى بالمغرب العربي، وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية والهند.

الجزائر: بحكم أن الثورة الجزائرية كانت أولوية لشعوب ودول المغرب العربي، فإن هذا الأخير كان واجهة مقاربة الصين لحرب التحرير الجزائرية، ومنطلق دعم لها.

العلاقات الجزائرية - الصينية قبل استرجاع سيادة الجزائر: أهم تأييد لحرب التحرير الجزائرية في عالم الجنوب، خارج الوطن العربي²⁰، جاء من الصين. بداية الاتصال المباشر بين الصين ممثلة بالوزير الأول تشون لاي وممثلي جبهة التحرير الوطني كانت بمؤتمر باندونغ (أفريل 1955). وبالمقابل كانت الثورة الجزائرية سنداً فعالاً للصين في مواجهة الحصار العسكري عليها. الجزائر والصين كانتا في مواجهة معسكر واحد. تأثرت العلاقات الجزائرية-الصينية المتميزة أثناء حرب التحرير الوطنية الجزائرية بعاملين أساسيين:

1. بالنسبة للصينيين، تبنت جبهة التحرير الوطني المنهج الصحيح من أجل الاستقلال والتحرر وذلك من خلال خيار المقاومة والعمل المسلح والحرب الشعبية وحرب العصابات في مواجهة الجيش الفرنسي المنظم والقوي. منهج استعملته الصين بقيادة الحزب الشيوعي في مواجهة الاستعمار الياباني (قبل 1945) وفي المعركة الداخلية (قبل 1948): قبل انتصار الثورة الصينية سنة 1949) ضد نظام تشان كاي شيك (الذي فرّ إلى الجزيرة الصينية تايوان). أثناء زيارته إلى الجزائر (25 ديسمبر 1963) تشون لاي، الوزير الأول والرجل الثاني في الدولة الصينية وفي لقاء بإطارات جبهة التحرير الوطني أكد للحضور المنظور الصيني لمنهج التحرير الجزائري "الانتصار العظيم للشعب الجزائري الثوري برهن على أن مواجهة القمع العسكري الإمبريالي يمكن مقاومته بالقوى الثورية العسكرية. الثوار الجزائريون هزموا الاستعمار بسبب اعتمادهم على الفلاحين وكل الثوار المؤمنين بالصراع المسلح²¹".

2. في المنظور الصيني كانت حرب التحرير الجزائرية نموذجاً عملياً لانتصار قوى التحرر في العالم، بأن الصراع المسلح هو الضامن الأساسي لتحقيق السلم والحصول على الاستقلال والتحرر غير المشروط مثل ما عبر عنه ماتوسي تونغ عند استقباله لوفد من الحكومة الجزائرية المؤقتة بأن "الاستقلال والسلم مع الدول الاستعمارية يمكن الحصول عليهما بالصراع وليس بالتوصل له"²². حرب التحرير الجزائرية كانت بالنسبة للصينيين قوة توسع للمد الوطني الحقيقي في العالم الإفريقي - الآسيوي²³ ويتطلب مناصرة كل القوى المناهضة للاستعمار والهيمنة مهما تنوعت قناعاتها وخلفياتها وأهدافها الإيديولوجية²⁴.

ثلاثة أحداث ومحطات أثناء حرب التحرير الجزائرية أثرت في تعميق العلاقات الجزائرية - الصينية ومضاعفة الدعم الصيني للثورة الجزائرية:

1. تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (19 سبتمبر 1958). كان لهذا الحدث تأثير حاسم في مسار الثورة الجزائرية حيث تأكد للعالم بأن العمل المسلح الجزائري من أجل الاستقلال والحرية لا رجعة فيه وأن أية وسيلة أو مخرج لا يرقى لتحقيق الأهداف الكاملة لجبهة التحرير الوطني وعلى رأسها استرجاع السيادة الكاملة للدولة الجزائرية لن يجد صدى أو استجابة جزائرية مهما كان حجم التحدي للثورة الجزائرية بما فيها منظمة حلف شمال الأطلسي التي خصصت وحدة كاملة (Division Lorraine)²⁵ تحت تصرف فرنسا لمواجهة حرب التحرير الجزائرية ووقوف أعضاء هذا الحلف مادياً ومعنوياً بجانب فرنسا.

2. الظهور إلى العلن الخلاف الصيني - السوفيياتي خاصة بعد بداية الاتحاد السوفيياتي في سياسة التعايش السلمي مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الأخيرة التي كانت في مواجهة، في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، مع الصين على السواحل الشرقية الصينية، وفي مواجهة مع الجزائر في نفس الفترة عن طريق منظمة الحلف الأطلسي لقمع الشعب الجزائري وضرب مواقع جيش التحرير الوطني. التهديد المشترك للجزائر والصين من طرف منظمة الحلف الأطلسي من جهة والتقارب السوفيياتي - الأمريكي من جهة أخرى عمقا العلاقات والتعاون الجزائري - الصيني وضاعفا من تدعيم الصين لحرب التحرير الجزائرية. رغم ذلك فإن جبهة التحرير الوطني عملت على محاولة إبعاد الخلاف السوفييتي - الصيني من أجل تعزيز الجبهة المواجهة للاستعمار والهيمنة الغربية.

3. مع اقتراب انتصار الثورة الجزائرية تضاعف اهتمام جبهة التحرير الوطني بالبعد الاقتصادي والاجتماعي لما بعد استرجاع استقلال الجزائر. تجسد ذلك في النهاية في مؤتمر طرابلس (ليبيا: جويلية 1962) الذي أقرّ توجهها اقتصاديا جزائرياً غير رأسمالي وبأبعاد اشتراكية المحتوى. هذا التوجه أضاف عاملاً جديداً لتعميق العلاقات الجزائرية - الصينية.

تميزت سياسة الصين خلال مرحلة الاستقلال والتحرر في العالم بالتركيز على العلاقات الشعبية الجماهيرية. وجد ذلك تقارباً وتجانساً بين النشاط السياسي لجبهة التحرير الجزائرية

والعمل السياسي الدولي الصيني. ممثلو جبهة التحرير الوطني كانوا يعاملون من طرف المسؤولين الصينيين كقادة لقضية ليست جزائرية فقط بل عالمية وتتطلب عملاً وتضامناً جماهيرياً لكسر التحالف العسكري القوي والمنظم للدول الكبرى. الصين والجزائر كانتا ضحية لذلك. الحجم السكاني الكبير للصين أثناء الثورة الجزائرية (حوالي 1/4 سكان العالم 650 مليون نسمة آنذاك) كان له تأثير إيجابي على رفع معنويات قوى التحرير بالجزائر، مثلما عبّر عنه رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عباس، خلال زيارته إلى الصين (أكتوبر 1960)، عندما وصف اعتراف الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة بأنه... "اعتراف أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم"²⁶. السيد فرحات عباس وجد استقبالاً خاصاً ومتميزاً، جماهيرياً ورسمياً بما فيها استقباله من أعلى هرم القيادة الصينية وعلى رأسها ماوتسي تونغ. هذا الأخير الذي أكد للسيد فرحات عباس تدعيم الصين المطلق ودون تحفظ لحرب التحرير الجزائرية. وبنفس اللغة، كانت كلمات تشون لاي، لدى استقباله للوفد الجزائري بمطار بيجينغ قائلاً "إن الثورة الجزائرية وراءها 650 مليون صيني إلى جانب كفاحها التحرري العادل"²⁷.

لقد كانت الصين أول²⁸ دولة خارج الوطن العربي تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ثلاث أيام (22 سبتمبر 1958) بعد تكوين هذه الأخيرة (19 سبتمبر 1958). خلافاً للاتحاد السوفياتي الذي انتظر أكثر من سنتين ليعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة (3 أكتوبر 1960)، اعتبر ماوتسي تونغ بأن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية كان تعبيراً عن إرادة الشعب الجزائري غير المساومة مع الاستعمار"²⁹. كلا الطرفين الجزائر والصين واجها في هذه الفترة حصاراً دبلوماسياً وبالتالي أصبحتا في معركة واحدة مع منظمة الأمم المتحدة للاعتراف بهما، بدلاً من الاعتراف المزيف بالوصاية الفرنسية على الجزائر ووقوف المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة ضد الحق الصيني بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية بدلاً من تايوان. لقد تضمن الدعم الصيني للجزائر تغطية مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية حرب التحرير الجزائرية³⁰ بما فيها 4.9 مليون دولار سنة 1958، و 12 مليون دولار سنة 1959. وفي نفس السنة سلمت الصين لممثلي جبهة التحرير الوطني 2 مليون فرنك فرنسي نقداً³¹. التدعيم العسكري الصيني كان تجسيدا لتعهد قادتها للوفود الجزائرية أثناء زيارتهم المتكررة إلى الصين³². ولنفس الهدف وبنفس الالتزام الصيني كانت نتائج زيارة (أفريل 1960) وفد (المتكون من 13 عضواً) الحكومة³³ الجزائرية المؤقتة برئاسة السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية إلى الصين. استقبل الوفد الجزائري من طرف قيادات الصين العليا بما فيها ماوتسي تونغ. خلال هذه الزيارة أكد السيد كريم بلقاسم: بأن العامل الجغرافي لن يكون حاجزاً أمام تضاعف علاقات الصداقة والتعاون بين الجزائر والصين، وأن عامل البعد بين الجزائر والصين هو جغرافي فقط. في الواقع بلدنا هما قريبان جداً من بعض. صراعهما المسلح

المشترك ضد الإمبريالية، الطموح المشترك للسلم، ورغبتهما الصادقة في تعاون محترم كلها عوامل وراء العلاقات المترابطة بين البلدين وأدت إلى صداقة متينة³⁴.

شكلت التجربة الصينية في الحروب الشعبية التحررية اهتماماً أساسياً للضباط الجزائريين في مخاطبة السلطات الصينية أحد الضباط في البعثة العسكرية الجزائرية بالصين (جوان 1959) عبّر عن اهتمامه الأساسي بالتجربة الصينية: أنتم تعرفون جيداً أن الصين قامت بحروب ثورية طويلة المدى وتعرفون جيداً من جهة أخرى الصبغة الأساسية والطابع الشعبي الأصل الذي يمتاز به كفاحنا القائم على الشعب ومن أجل الشعب وعلى هذا الأساس رأى مسؤولونا أننا نستطيع أن نخرج بفوائد عديدة من وراء المقارنة بين التجربتين الثورتين في الجزائر وفي الصين، وهذا هو الهدف الوحيد لزيارتنا إلى الصين³⁵. قال لماوتسي تونغ: "بأننا جننا لنتعلم الحرب الشعبية وحرب العصابات من الصين"، أجابه ماو: "كيف جنتم تتعلمون من تجربة الصين في الحروب الشعبية ونحن تعلمنا ذلك منكم. من مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري"³⁶. لقد كانت الصين محل اهتمام خاص من طرف قادة الثورة الجزائرية وشكلت وجهة استراتيجية للوفود الجزائرية من أجل البحث عن الدعم السياسي والمعنوي والمادي. وفي هذا الإطار كانت مثلاً زيارة (مارس 1959) وفد جزائري برئاسة السيد عمر أوصديق، كاتب دولة في الحكومة الجزائرية المؤقتة. خلال هذه الزيارة تسلم الوفد الجزائري معدات وتجهيزات عسكرية وطبية³⁷. كما حضر الوفد الأسبوع الصيني (13-20 مارس 1959) لمناصرة الجزائر (Support Algeria Week)³⁸. نظمت هذه المناسبة وتنظم دورياً وباستمرار من طرف الصينيين حزباً وحكومة وتضمنت معارض ومظاهرات تأييداً لكفاح الجزائر. في هذه المناسبة تجمع التبرعات. مثلاً وصل (مارس 1958) حجم التبرعات من ثلاث هيئات شعبية (لجنة تضامن الشعوب الآسيوية، جامعة النقابات الصينية، والجمعية الإسلامية) إلى أكثر من 200 ألف دولار³⁹.

أعطت الصحافة الصينية اهتماماً خاصاً لحرب التحرير الجزائرية خاصة وأن هذه الأخيرة تزامنت مع تضاعف الضغوط والتهديدات للصين من المعسكر الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. فبمناسبة زيارة السيد بن يوسف بن خدة، وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى الصين (3 ديسمبر 1958) اعتبرت الصحافة الصينية هذه الزيارة حدث اليوم. وجد الوفد الجزائري استقبلاً خاصاً وترحيباً متميزاً من طرف القيادة الصينية وعلى رأسها ماوتسي تونغ. في هذه الزيارة، كانت للسيد بن خدة اتصالات مكثفة ونشاط خاص مع القيادة العسكرية الصينية وعلى رأسها المارشال يونج ته هواي، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. أكد هذا الأخير للوفد الجزائري "إن الشعب الصيني والحكومة الصينية، يرحبان ترحيباً خاصاً بمندوبي حكومة الجزائر وبالرغم من بعد المسافة بين قطرنا إلا أن قلوبنا قريبة جداً من بعضها. ذلك أن تجربة الجزائر وتجربة الصين تجربة واحدة"⁴⁰.

كان للمسؤولين الجزائريين ثقة في التعامل مع الصين من أجل مناصرة حربهم التحررية دون التأثير بدعايات الدول الغربية في تصنيف المساعدة الصينية كتأثير شيوعي على المجتمع الجزائري. كما كان التنسيق بين الجزائريين والصينيين باستمرار على أعلى مستوى في المحافل الدولية والمجالات الدبلوماسية⁴¹. لقد ثمن دائماً وباستمرار ممثلو جبهة التحرير الوطني الدعم والمساندة الصينية وتضامن الصين مع الجزائر، مثلما تم التعبير عنه في مجلة المجاهد: "لقد أظهرت الصين استعداداً كبيراً لمساعدتنا في معركتنا ضد الاستعمار، إننا إذ نربح الصين إلى جانبنا فإنما نربح قوة عظيمة هائلة، يحسب لها العالم ألف حساب وييدي منها الاستعمار تخوفاً كبيراً للقوة الرهيبة التي تمثلها. أما نحن فلا نخاف هذه القوة، لأننا نعلم أنها موجهة ضد الاستعمار لا ضد التحرر وهي لا تريد سوى مساعدتنا في معركتنا الوطنية". بالإضافة إلى ذلك لم يشكل النموذج الصيني أهمية خاصة على مستوى التحرر من الاستعمار والهيمنة الغربية فقط، بل شكل بالنسبة للجزائر نموذجاً هاماً على المستوى الاقتصادي. توجه تعيشه الصين حالياً وتنبأت به جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية "إن ما يخيف العالم الغربي من نهضة الصين... ليس فقط أن تسد أمامهم أسواق الصين وهو ما أصبح أمراً واقعاً. بل يخشون أن تتخذ الشعوب [المستعمرة] دولة الصين الشعبية قدوة لها في التنظيم الاجتماعي الذي ينهض بالشعب، وفي التصنيع الذي يغنيه عن مصنوعات الدول الاستعمارية. وفي الرقي العام الذي يسد الطريق أمامهم خراطيم الاستعمار التي تمتص دماء الشعوب وتعيش على أكثر من نصف الإنسانية"⁴².

وجد الصينيون لدى الجزائريين تقديراً واعترافاً مستمراً بالمساعدات المعنوية والمادية التي قدمتها الصين للجزائر من أجل انتصار الثورة الجزائرية مثلما عبّر عنه (ماي 1961) السيد عبد الرحمان كيوان رئيس أول بعثة دبلوماسية جزائرية إلى الصين "الشعب الجزائري لن يتسن أن حكومة الجمهورية الشعبية الصينية كانت من بين أولى الحكومات التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ومنذ ذلك الحين ما انفك بلدكم العظيم يقدم مساندة مستمرة لثورتنا. إن الصداقة الصينية- الجزائرية تتصهر في الكفاح، لذلك فهي قوية ودائمة"⁴³.

يشكل الاعتراف الجزائري بالدعم الصيني خلفية ومرجعية لتطوير وترقية علاقات الصداقة والتعاون بين الجزائر والصين. مثلما أكدّه رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة (16 ماي 1999) إلى الرئيس الصيني السيد جيان زيمين في رسالة رد على تهنئة هذا الأخير للرئيس الجزائري بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية الجزائرية. "أؤكد لكم إرادتي [في] السعي معكم إلى ترقية الصداقة الجزائرية- الصينية والعمل على تعزيز التعاون الثنائي" لقد شيد بلدكم العظيم وبلدنا علاقات تاريخية خلال حرب التحرير الوطني، وأعتقد أن الجزائر فيما يخصها قد كانت دائماً في مستوى متطلبات التضامن مع الشعب الصيني امتناناً للدعم المادي الذي قدمتموه لنا ولاعترافكم الرائع بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. أود أن

أؤكد لكم هنا استعدادنا لتوسيع بكل ما [في] وسعنا وفي جميع مجالات التعاون بين الجزائر والصين⁴⁴.

العلاقات الجزائرية- الصينية بعد استرجاع استقلال الجزائر (1962): منذ استرجاع

الجزائر لسيادتها شهدت العلاقات الصينية- الجزائرية تطوراً إيجابياً متزايداً. مباشرة بعد استرجاع الاستقلال الجزائري، أرسلت الصين إلى الجزائر 9000 طن من القمح، و3000 طن معدات للبناء و21 طن من الأدوية، إضافة إلى بعثات طبية، حيث وصل عددها سنة 1963 180 طبيب، وألف طن من التجهيزات المدرسية كما أرسلت الصين للجزائر باخرة نقل، وقدمت لها قرض بـ 2 مليون دولار. دولياً أصبحت الجزائر بالنسبة للصين قوة أمامية لدعم حركات الاستقلال والتحرر الوطني في العالم. عوامل متعددة عمقت العلاقات الجزائرية- الصينية بعد 1962، من بينها:

1. كلا البلدين عانيا من الاستعمار والهيمنة وكانا ضحية لكل أنواع ممارسة الهيمنة والتوسع والمجاز اللإنسانية من طرف الاستعمار الفرنسي بالجزائر والغربي والياباني بالصين. تجربة مريرة، للتحويل إلى شحنة وخلفية ومرجعية تعاون بين البلدين ومصدر للدعم اللامتناهي لقضايا الاستقلال والتحرر في العالم.

2. كلا البلدين ضحية لنظام دولي لم يساهما⁴⁵ في تشكيله. عملت الصين على إضعاف أو إزالة الواقع الذي فرضته القوى الكبرى على النظام الدولي وسير العلاقات الدولية ككل مثلما طالبت الجزائر باستمرار منذ بداية الثورة الجزائرية وبعد استرجاع استقلال الجزائر بنظام دولي عادل ينصف دول عالم الجنوب التي تشكل الأغلبية الساحقة في العالم دولاً وشعوباً.

3. كلا البلدين كانا ضحية لصراع الحرب الباردة. تبنت الجزائر خط غير منحاز ولكن إيجابي تجاه الأحلاف العسكرية، مثلما اعتبرت للصين بأن الصراع الحقيقي هو بين عالم الجنوب من جهة وعالم الشمال من جهة أخرى بما فيها الاتحاد السوفيتي.

4. كلا البلدين مرا بتجربة اقتصاد القطاع العام أو الاقتصاد المركزي أو الاقتصاد الاشتراكي، ودخلا منذ الثمانينيات في الإصلاح وإعادة الهيكلة ضمن ووفق اقتصاد السوق. الصين تقدمت خطوة أكبر، ولهذا التجربة الصينية جد هامة للإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

تميزت العلاقات الجزائرية- الصينية بعد انتصار الثورة الجزائرية، بزيارة (1963) ثاني أعلى مسؤول صيني إلى الجزائر بعد ماو، الوزير الأول تشون لاي للجزائر سنة 1963. حتى سنة 1965 أظهرت الجزائر ميلاً أكثر لمقاربة الصين في توسيع الجبهة ضد الاستعمار وكل أنواع الهيمنة من خلال محاولة عقد مؤتمر باندونغ ثاني بالجزائر، الذي كان مبرمجاً في جوان 1965. مؤتمر لم يعقد بسبب تغيير في هرم السلطة في الجزائر في 19 جوان 1965 (ذهاب الرئيس بن بلة، ومجيء الرئيس هواري بومدين).

عدم انعقاد المؤتمر لم يؤثر سلباً على العلاقات الجزائرية، بل أن الصين وجدت الجزائر مرة أخرى سنداً لها في دعم مساعيها لاسترجاع مكانتها في منظمة الأمم المتحدة. استمرت وتكثفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لتصبح الصين مستورد أساسي للحديد الخام الجزائري. سنة 1971 وحدها استوردت الصين من الجزائر 40 ألف طن من الحديد، بالإضافة على تعهد الصين (1969) بدعم الجزائر لإنجاز مصنع للخزف والذي تم إنجازه سنة 1971، ينتج يومياً 3000 وحدة، ودعم الجزائر لبناء قصر المعارض (1968-1970). ومصنع لصناعة الدراجات العادية والنارية، إضافة إلى بعثات طبية صينية سنوياً إلى الجزائر. كما كانت الصين في مقدمة الدول التي وقفت بجانب الكوارث الطبيعية الكبرى التي ضربت الجزائر في مناطق مختلفة من الوطن (زلزال المسيلة في 1965، الأصنام 1980، عين تموشنت 1999 وبومرداس 2003)⁴⁶.

سياسياً ودبلوماسياً، في الستينيات، لعبت الجزائر الدور الأساسي في تعبئة دول عالم الجنوب بصفة خاصة والعالم ككل بصفة عامة لدعم استرجاع الصين لمكانتها في الأمم المتحدة، والذي تجسد في سنة 1971. الرئيس الجزائري الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي كان آنذاك وزيراً للشؤون الخارجية لعب الدور الأساسي في تعبئة وتفعيل هذا القرار الدولي في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. تطورت العلاقات الجزائرية - الصينية أكثر بعد زيارة الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى الصين، والتي دامت خمسة أيام (24-29 فيفري 1974). في هذه الزيارة أبرز الطرفان الجزائري والصيني توافقهما في القضايا الدولية والإقليمية بما فيها إصلاح منظمة الأمم المتحدة والمطالبة بنظام دولي جديد.

لعب الانسجام والتوافق السياسي بين الصين والجزائر الدور الأساسي في مضاعفة العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية - الجزائرية، وتوحيد المواقف السياسية في القضايا الدولية. يأتي في مقدمة ذلك دعم الجزائر اللامتناهي لاسترجاع الصين لأراضيها المحتلة (هونغ كونغ، ماكاو وتايوان) ودعم الجزائر للوحدة الصينية، وإدانة كل عمل يؤثر سلباً على ذلك بما فيها محاولة الغرب إثارة قضية التبت. ذلك ما تضمنته باستمرار تصريحات ومواقف الرؤساء الجزائريين خلال زياراتهم إلى الصين: الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد (1982)، الرئيس اليمين زروال (1996)، الرئيس الجزائري الحالي بوتفليقة (أكتوبر 2000) وقد زارها مرة أخرى في نوفمبر 2006، حيث حضر قمة بيكين لمنتدى التعاون الصين الإفريقي، وفي نفس الوقت وقع الرئيس بوتفليقة مع الرئيس الصيني بيان لترقية العلاقات الجزائرية - الصينية لمستوى التعاون الاستراتيجي، تطور انطلق بين الرئيسين الصيني والجزائري في 2004 بالجزائر العاصمة، وتم تأكيده وتجسيده بالصين.

كما كان للجزائر مكانة متميزة لدى القادة الصينيين وإعطائها الأولوية في اهتماماتهم وزيارتهم ابتداءً من الوزير الأول تشون لاي سنة 1963، والوزير الأول زاو زيانغ سنة

1982، ورئيس البرلمان الصيني سنة 1982، والوزير الأول زو رونغي سنة 2002، والرئيس الصيني جيانغ زيمين سنة 1999، والرئيس الصيني الحالي هوجينغ تاو سنة 2004، إضافة إلى زيارات في أعلى مستوى لممثلي الحكومة والبرلمان والحزب الشيوعي الصيني...

ساهم هذا العمل السياسي الإيجابي في تطوير علاقة الجزائر مع الصين في المجال الاقتصادي والتجاري، ليصل حجم الواردات الجزائرية إلى 4.697,96 ملايين دولار سنة 2009، لتصبح الصين في المرتبة الثانية من الدول العشرة الأوائل الموردة للجزائر في هذه السنة، ويصل مستوى الاستثمار الصيني بالجزائر إلى أكثر من مليار دولار، إضافة إلى 4.51 مليار دولار لإنجاز الطريق السيار. التعاون الاقتصادي الصيني - الجزائري ليصل إلى أكثر من 20 مليار دولار، ليشمل مشاريع في البناء، السدود والموانئ، الفنادق، التنقيب عن البترول، تصفية وتكرير البترول... بالمقابل وصلت صادرات الجزائر إلى الصين سنة 2009 1.5 مليار دولار، وهي مرشحة للارتفاع بحكم تزايد طلب الصين على النفط⁴⁷. مثلما كانت الجزائر بالنسبة للصين وعالم الجنوب ككل منطلق ومصدر دعم لحركات التحرر الوطني في إفريقيا والعالم المستعمر، يمكن للجزائر أن بالنسبة للصينيين المقر والممر الاقتصادي والتجاري للاستثمار والتجارة الصينية في الدول المجاورة والمحيط بالجزائر وتؤدي إلى تعاون جد هام بين البلدين وإلى علاقات ثنائية متميزة. تصور واعد لتجسيد تعهد اتفاق قيادتي البلدين لترقية التعاون الثنائي بين البلدين إلى علاقات استراتيجية.

تونس: شكل دعم الصين لحركة الاستقلال التونسية قبل استقلال تونس (1956) ومناصرة الصين وتونس معاً للثورة الجزائرية (1954-1962) عاملاً أساسياً في ارتباط العلاقات التونسية - الصينية، رغم التباين بين النظامين السياسيين، وتحفظ الحكومة التونسية من النشاط والمقاربة الصينية في إفريقيا والعالم ككل.

تضمن الدعم التونسي المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، فتح الحدود التونسية للجبهة الشرقية للثورة الجزائرية، والسماح لمقر الحكومة الجزائرية المؤقتة بالتواجد والنشاط بتونس. كما أن هجوم فرنسا على قاعدة بنزرت التونسية (جويلية 1961) وإدانة الصين⁴⁸ لهذا الهجوم طور من العلاقات الصينية - التونسية. الصين قدمت دعماً طيباً لضحايا الهجوم على بنزرت.

التقارب التونسي الصيني وصل في فيفري 1964 إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. تقارب فتح صفحة جديدة في العلاقات الصينية - التونسية وأدى بالرئيس التونسي لحبيب بورقيبة إلى القول: مهما كانت خلافاتنا فإن عزل شعب عظيم مثل الشعب الصيني، ودولة عظيمة مثل الصين، ليس شيئاً جميل للسلم والأمن الدوليين⁴⁹. زيارة تشون لاي، الوزير الأول الصيني إلى تونس في ماي 1964، والتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين لطف أكثر العلاقات التونسية - الصينية، رغم تحفظ تونس المستمر في الممارسات الدولية للصين، وخاصة تحفظ تونس حول دعم الصين للحركات اليسارية والشيوعية. من الجانب الصيني، عملت الصين

على التهدة مع تونس بهدف كسب تأييد هذه الأخيرة لعقد مؤتمر باندونغ الثاني الذي كان مبرمجاً بالجزائر في جوان 1965.

علاقة التحفظ التونسي والتهدة الصينية لم تستمر طويلاً. حيث في سنة 1967 قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب تحفظ تونس المستمر تجاه المقاربة الايديولوجية الدولية للصين. وبالنسبة للصين أن الأولويات والعوامل التي دفعت الصين للاستمرار في التهدة مع تونس ومحاولة كسبها لم تصبح موجودة، لأن الثورة الجزائرية انتصرت ومؤتمر باندونغ لم ينعقد.

مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، أصبحت الصين أكثر اهتماماً لإقامة علاقات مع تونس بسبب البحث عن الدعم الكمي والنوعي لطرد تايوان من منظمة الأمم المتحدة، واسترجاع الصين لمكانتها الطبيعية في المنظمة. تونس كانت كميّاً ستؤدي الغرض ونوعياً بسبب توجهها المعتدل في التعامل مع الغرب، وبالتالي واجهة سياسية إيجابية لتطوير العلاقات الصينية مع الدول الغربية. تزامن ذلك مع بداية المقاربة الأمريكية - الصينية. انسجام الصين وتونس حول ضرورة ترك منطقة البحر المتوسط خالية من التنافس والصراع بين القوتين العظميتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كان عاملاً آخر إيجابياً لتقارب البلدين. تونس خاصة بعد الهجوم على بنزرت أصبحت حساسة أكثر لأي مناورات أو تواجد عسكري بالبحر الأبيض المتوسط، وضع عاشته الصين منذ انتصار الثورة الصينية سنة 1949، سواء على سواحلها الشرقية المطلّة على تايوان أو تهديدات الاتحاد السوفيتي على حدودها الشمالية سنة 1969. بهذه الخلفية أرسلت الصين بعثتها الدبلوماسية مرة أخرى إلى تونس (08 أكتوبر 1971) أيام قبل نقاش الجمعية العامة للأمم المتحدة (25 أكتوبر 1971) لاسترجاع الصين لمقعدها في المنظمة. تونس كانت من بين الدول التي انضمت لحملة الجزائر وألبانيا لكسب دول العالم بجانب الصين. هذا التوافق السياسي في العلاقات التونسية - الصينية أدى إلى الانطلاق مرة أخرى في تعاون اقتصادي وتجاري بين البلدين بعد زيارات واتفاقيات تجارية وبروتوكولية متكررة. تضمن الدعم الصين إلى تونس في السبعينيات 40 مليون دولار بدون فائدة وتسديده بعد 35 عام، خصص هذا المشروع لتغطية تكاليف بناء قناة مجردة بتونس العاصمة، مشروع لتمكين تونس من السقي الفلاحي والشرب لسكان المدينة. كما أرسلت الصين في هذه الفترة بعثات طبية بما فيها 40 طبيباً سنة 1975 وحدها، ومواد صيدلانية هامة وصلت إلى 72 حاوية في نفس السنة. في الثمانينات تحول منظور الحكومة التونسية إلى الصين بمقاربة إيجابية أكثر بحكم تصنيف تونس للصين بأن هذه الأخيرة أصبحت تتكلم لغة الاقتصاد والتجارة أكثر من الايديولوجية⁵⁰، وبالتالي التعامل معها أصبح مقبولاً وهادفاً. المواقف المنسجمة بين البلدين ضد الوجود السوفيتي في أفغانستان والفيتنام وكمبوديا أدى إلى انسجام سياسي أكثر بين البلدين. ظهر

هذا التوافق في دعم الصين لتونس بمعدات عسكرية سنة 1984، قدرت بـ 10 ملايين دولار، كما تم في نفس الوقت إنجاز الصين للمشروع الكبير وهو قناة مجردة.

الانسجام السياسي أدى إلى مضاعفة كثافة الزيارات والاتصال بين البلدين وتطوير التبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي والتجاري. وصل مستوى التبادل التجاري إلى أكثر من 820 مليون دولار في سنة 2008، ويصل عدد المشاريع المبرمجة في التعاون التونسي - الصيني إلى أكثر من 40 مشروعاً، بما فيها ما تم إنجازه مثل قناة مجردة، مركبات رياضية، مركز ثقافي، بناية الأرشفة الوطني، ومشاريع في الاتصال والبناء هي في طريق الإنجاز، تصل إلى مبلغ 2 مليار و 580 مليون دولار⁵¹.

المغرب: مثل تونس، مقارنة الصين للمغرب انطلقت من دعمها لحركة الاستقلال المغربية قبل عام 1956 ودعم البلدين المغرب والصين معاً للثورة الجزائرية 1954. شكلت المغرب عبر حدودها مع الجزائر إحدى نقاط الدعم الصيني العسكري والمادي لحرب التحرير الجزائرية. وضع دفع بزيارة ست وفود مغربية إلى الصين سنة 1958-1959، وفتح مجال لتعاون اقتصادي وتجاري بين الصين والمغرب وخاصة في مجال السلع الاستهلاكية والموارد البحرية.

شهدت العلاقات المغربية - الصينية خلال فترة الستينيات فتوراً بداية بإبعاد حكومة عبد الله إبراهيم (مارس 1960) ذو التوجه غير المنسجم في مع الغرب في موضوع مدعم لحركات الاستقلال والتحرر الوطني، وبعدها وفاة الملك محمد الخامس (26 فيفري 1961) والذي كان أكثر ميلاً للنشاط التحرري بحكم أنه هو شخصياً كان ضحية لذلك من طرف الاستعمار الفرنسي، حيث تم نفيه من المغرب قبل الاستقلال نتيجة مواقفه هذه. مجيء ابنه الحسن الثاني، أثبت ميولاً أكثر للغرب تزامن ذلك مع اقتراب انتصار الثورة الصينية، وبالتالي أهمية المغرب بالنسبة للصين لم تكن بنفس المستوى. الحرب الحدودية المغربية - الجزائرية (أكتوبر 1963)، وميل الصين للجزائر عمق هذا الفتور. وأكثر من ذلك أن المغرب اتهم الصين بدعم اليسار المغربي المعارض "المهدي بن بركة" قائد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية - National Union of Popular Forces : UNFP. زيارات الوفود بين البلدين كانت محدودة مثل زيارة نائب وزير التجارة الصيني السيد هسو تشانغ Hsu - Chang⁽⁵²⁾، في ماي 1961، قبل استرجاع الجزائر لاستقلالها، وزيارة الوزير الأول الصيني تشون لاي سنة 1963 بهدف كسب المغرب لدعم انعقاد مؤتمر باندونغ المبرمج في الجزائر. ونتيجة حاجة الصين للفوسفات المغربي، أصبحت المغرب شريك تجاري هام للصين خلال هذه الفترة. خلافاً للفترة السابقة، أن العلاقات المغربية - الصينية في السبعينيات تميزت بالانسجام والتوافق في المواقف السياسية الإقليمية والدولية، وخاصة ضد النفوذ السوفيتي والأمريكي. قضية التشابا بالكونغو عمقت هذا التقارب الصيني - المغربي، حيث أن المغرب والصين دعمتا نظام موبوتو ضد المتمردي شابا (مارس

(1977). خلال الثمانينيات، تطورت العلاقات المغربية الصينية، تميزت العلاقات المغربية - الصينية بتبادل زيارات على أعلى مستوى، بما فيها زيارة الوزير الأول الصيني زاو زيانغ إلى المغرب سنة 1982، وزيارة الوزير الأول المغربي معطي بو عبد الله إلى الصين في نفس السنة. انعكس ذلك، لتصبح المغرب شريك تجاري هام بالنسبة للصين وتضاعف ذلك، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ليصل مستوى التبادل التجاري إلى حوالي 336 مليون دولار سنة 2000 وحدها. إضافة إلى دعم الصين للمغرب لتطوير المصالح الطبية والمستشفيات والهيكل الإدارية⁵³.

صاحب هذا التوافق السياسي تطور التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين لتصبح المغرب من أكبر الشركاء الاقتصاديين للسلع الصينية والصادرات المغربية للصين، وفي مقدمتها الفوسفات. كما دعمت الصين المغرب بمشاريع في البناء والمركبات الرياضية والتجهيزات الإدارية، ليصل استثمار الصين بالمغرب إلى حوالي مليار دولار في السنة الماضية⁵⁴، وتصل صادرات الصين إلى المغرب في سنة 2009 إلى مليارين و 520 مليون دولار. بالمقابل وصلت قيمة الصادرات المغربية للصين إلى 145 مليون دولار، أي بنسبة لا تتجاوز 7% من واردات المغرب من الصين (معادن، مواد فلاحية، وصناعات تقليدية)⁵⁵.

ليبيا : استقلال ليبيا سنة 1950 لم يتبعه استقلالية عن الغرب في سياستها الخارجية، بل خلافاً لذلك، بل استمر النفوذ والتواجد الغربي القوي في ليبيا، بما فيها قواعد عسكرية كبرى أمريكية وبريطانية ومتعددة، حتى ثورة الفاتح من سبتمبر 1969. ضمن هذا النفوذ الغربي والتوجه في سياسة ليبيا الخارجية، لم تتطور العلاقات بين ليبيا والصين إلا بعد ثورة الفاتح سبتمبر بقيادة العقيد القذافي. هذا الأخير الذي دعم وحدة الصين وساند استرجاع الصين لمكانتها في الأمم المتحدة. بمناسبة الاحتفال بطرد القوات العسكرية الأمريكية (11 جوان 1971)، أدان القذافي الولايات المتحدة في استعمال نفوذها لمنع الصين من الدخول إلى الأمم المتحدة رغم أنها تمثل ربع سكان العالم⁵⁶.

مباشرة بعد ثورة الفاتح، دعمت الصين الثورة الليبية، معتبرة إياها انتصار للجهة المعادية للاستعمار والامبريالية والهيمنة العسكرية، معتبرة طرد القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية انتصاراً للشعب الليبي. بالمقابل وجدت ليبيا في الصين دعماً للموقف العربي ضد الكيان الإسرائيلي، ودعماً لموقف ليبيا ضد التواجد الأجنبي في الأراضي الليبية وفي منطقة المتوسط ككل. الصين أدانت بشدة إسقاط إسرائيل للطائرة الليبية في أوت 1973، مؤكدة موقفها القوي والداهم ضد دولة إسرائيل الصهيونية⁵⁷. رغم ذلك فإن ليبيا لم تُقم بصفة رسمية علاقات دبلوماسية مع الصين إلا في أوت 1978، بسبب المنظور الليبي للمحافظة على تماسك الجهة المعادية للاستعمار والغرب بصفة عامة من خلال عدم استفزاز الخلاف السوفيتي - الصيني. تعمقت العلاقات بين ليبيا والصين أكثر في الثمانينيات بعد بداية الحصار المكثف للغرب على

ليبيا ودعم الصين لليبيا لمواجهة هذا الحصار، كما أن موقف ليبيا المتطور في التعامل مع الخلاف السوفيتي - الصيني من منظور أن ذلك يجب أن لا يؤثر على الجبهة المعادية للاستعمار والإمبريالية والصهيونية وقضايا التحرر في العالم، ذلك ما تضمنه مضمون وتصريحات العقيد القذافي إلى الصين (25-29 أكتوبر 1982). وفقت ليبيا في إدارة الخلاف السوفيتي - الصيني وفقاً لتوجهاتها السياسية. ضمن هذا التوجه والمقاربة، استطاعت ليبيا أن تكسب الصين بجانبها كقوة دعم ومساندة ضد هجوم الولايات المتحدة عليها في أبريل سنة 1986، الصين أدانت الاعتداء بشدة، وعبرت عن انشغالها العميق لهذا التحول في العلاقات الدولية.

في هذه الفترة تكثفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وليبيا، والذي ساهم في مواجهة ليبيا للحصار ودعم استمرار المشاريع الليبية خاصة في مجال الفلاحة والري.

موريتانيا: التأثير الغربي بصفة عامة والفرنسي بصفة خاصة أدى بموريتانيا في يوم استقلالها في 28 نوفمبر 1960 بإقامة علاقات دبلوماسية مع تايوان وأصبحت موريتانيا مقراً لانطلاق محاصرة المد التحرري واليساري في القارة الإفريقية بما فيها انعقاد قمة الدول الفرنكفونية سنة 1965 للتنسيق ضمن ووفق هذا الهدف.

التحول في العلاقات الفرنسية - الصينية سنة 1964 صاحبه تحول في موقف موريتانيا تجاه الصين بما فيها إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين سنة 1965. بالمقابل في بداية هذه السنة تركز نشاط الصين تجاه كسب أكبر عدد من الدول للمشاركة في مؤتمر باندونغ الثاني المبرمج في الجزائر في جوان 1965، هذا الانفراج السياسي بين موريتانيا والصين، دفع بالصين إلى تقديم قرض بقيمة 9 ملايين دولار بدون فوائد لبناء سد بمنطقة روسو في نفس السنة⁵⁸.

التأثير الإفريقي خاصة من خلال منظمة الوحدة الإفريقية والإقليمي وخاصة من طرف الجزائر، إضافة إلى تطور العلاقات الإيجابية بين الصين وموريتانيا أدى بهذه الأخيرة إلى التحول لاتخاذ مواقف إيجابية تجاه حركات التحرر والاستقلال في إفريقيا، وإبراز التضامن مع الدول الإفريقية تجاه الاستعمار والهيمنة الغربية والعنصرية في إفريقيا. تحول تأكد منه الصينيون أثناء زيارة الرئيس الموريتاني المختار ولد دادة إلى الصين في أكتوبر 1967. هذه الزيارة التي تبعتها دعم صيني إلى موريتانيا بالمعدات والتجهيزات الفلاحية، بما فيها 200 طن كعتاد فلاح من جرارات وتجهيزات، إضافة إلى دعم موريتانيا في تجهيز وبناء المدارس والثانويات وتطوير العلاقات التجارية بين البلدين لتصل إلى 9.5 مليون دولار سنة 1969 بدلاً من 0.8 مليون دولار سنة 1966. كما دعمت الصين موريتانيا بـ 3000 طن من الحبوب وبناء مستشفى جاهز بنواقشط ودعم موريتانيا لحفر آبار للسقي، وإرسال بعثات طبية سنوياً إلى

موريتانيا وصلت 1973 إلى 226 طبيب، كما قدمت الصين قرضاً على موريتانيا بقيمة 59 مليون دولار بدون فوائد لبناء موانئ نواكشوط⁵⁹.

التقارب الموريتاني - الصيني الإيجابي والدعم الصيني لموريتانيا شكل حافزاً ودافعاً للحكومة الموريتانية للوقوف بجانب الصين في استرجاع مكانتها في الأمم المتحدة سنة 1971. كما أن انسجام موريتانيا والصين في مواجهة النفوذ السوفيتي شكل عاملاً آخر لتطوير علاقات إيجابية بين البلدين خاصة مواقف البلدين الموحدة تجاه دعم الرئيس موبوتو بالزاير في أزمة تشابا.

الإطاحة بنظام الرئيس مختار ولد دادة 10 جويلية 1978 لم يؤثر سلباً على العلاقات المتميزة بين البلدين، بل خلافاً لذلك فقد تعمقت العلاقات أكثر بحكم أن الصين أصبحت غير محرجة من تطوير علاقات متميزة مع موريتانيا على حساب علاقتها مع الجزائر بعد انسحاب موريتانيا من الأراضي الصحراوية (1979).

منذ الثمانينيات والعلاقات الموريتانية- الصينية في تطور متزايد، بما فيها تبادل الزيارات على مستوى قيادات البلدين، بما فيها زيارة نائب الوزير الأول لي بانغ (1984)، ووزير الخارجية الصيني تانغ جيا كسوان، ووزير التجارة الصيني زو كان (2002). ومن الجانب الموريتاني زيارة الرئيس ولد الطابع (1986) وسنة (1993)، وزيارة وزير التجارة سنة (2000). الهدف من تبادل الزيارات كان تعميق التعاون في مجال الصيد البحري، واستغلال المعادن الموريتانية، والتغريب عن النفط. انعكس هذا التقارب في مستوى التبادل التجاري بين البلدين بمعدل 25 مليون دولار سنوياً خلال التسعينيات.

في السنوات الأخيرة، ازداد التعاون خاصة في مجال دعم الصين لتجهيز الموانئ الموريتانية ومشروع بناء خط سكة حديدية قدر بمبلغ 470 مليون دولار، طوله 430 كلم، ينطلق من نواكشوط. كما دعمت الصين موريتانيا بالأدوية ومواد غذائية، وتقديم منح لطلبة موريتانيين للدراسة بالصين⁶⁰.

خامساً: آفاق تطوير علاقة المغرب العربي والعالم العربي ككل مع آسيا

أتناول هذا الموضوع في محورين: الأول يتناول المغرب والعالم العربي ككل، والثاني يركز فيه على الصين، بحكم التركيز على هذه الأخيرة في موضوع علاقة المغرب العربي مع آسيا.

أ. مستقبل علاقة المغرب العربي (والعالم العربي ككل مع آسيا): كما سبق ذكره، هناك عوامل إيجابية وموضوعية، وروابط ثقافية وحضارية ومحطات وأحداث سياسية، ساهمت في تطوير توافق سياسي وتعاون اقتصادي وتجاري هام بين دول المغرب العربي وآسيا، وفي نفس الوقت هناك عوامل وتأثيرات سلبية، وقد يزداد تأثيرها على مستقبل علاقة المغرب العربي والعالم العالي ككل مع آسيا من الجانبين السياسي والاقتصادي، مثل مقارنة آسيا المتباعدة تجاه

الصراع العربي - الإسرائيلي (اليابان والهند علاقات متميزة مع إسرائيل)، قضية كشمير والخلاف الهندي - الباكستاني، التباين العربي - الآسيوي تجاه إيران، خاصة موضوع الملف النووي الإيراني. التأثيرات والاختراقات الخارجية للعلاقات العربية- الآسيوية، بحث آسيا على بدائل للطاقة خارج النفط الذي يشكل شريان الاقتصاد العربي والمحور الأساسي للتعاون العربي - الآسيوي. واحتمال تطوير آسيا لاستغلال النفط في أعماق البحار.

إدارة موضوعية واستراتيجية للعلاقات العربية - الآسيوية واستغلال وتوظيف الإمكانات والمصالح المتبادلة، قد تؤدي إلى تجاوز هذه التأثيرات السلبية وإلى تطوير متميزة وإيجابية بين الطرفين، هنا نذكر البعض منها:

1. تحديد المنظور والأولويات العربية المشتركة في العلاقة مع آسيا سياسياً وأمنياً واقتصادياً واستراتيجياً. لابد من دراسة المصالح العليا المشتركة ومقارنة المكاسب مع البدائل الإقليمية والدولية الأخرى الممكنة للتعاون العربي الإقليمي والدولي. العالم، وخاصة في عهد العولمة أصبحت تسيره المصالح والاستثمارات الاقتصادية، وليس الايديولوجية، خاصة عندما يتعلق الأمر مع دول متطورة اقتصادياً مثل اليابان والصين والهند، والتي هي في حاجة للعالم العربي.

2. لابد من قراءة متأنية وواقعية وليست قراءة رغبوية أو عاطفية لما تريده الدول الآسيوية، قائمة على تحديد المصالح والأولويات. هناك تنافس وربما صراع بين دول آسيا الكبرى حول من يستفيد أكثر من العلاقات مع العالم العربي، وفي نفس الوقت أن لهذه الدول الآسيوية أولويات من العلاقة مع العالم العربي، وفي مقدمتها العلاقة مع الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، لسببين: الأول ارتباطهم الأقوى اقتصادياً وتجارياً مع الولايات المتحدة، وثانياً، نظرتهم الخاصة لموقعهم كقوى كبرى تبحث عن لعب دور مؤثر إقليمياً ودولياً. مهما كان مستوى قوة الانسجام بين العالم العربي والصين، فإن المصالح الصينية الوطنية الكبرى الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية هي مع القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، الشريك الاقتصادي الأول للصين واليابان أكثر من الصين في هذا الإطار بسبب مرجعيتها وأبعادها المرتبطة مع الغرب والولايات المتحدة لدرجة التحالف منذ الحرب العالمية الثانية. بدأ اليابانيون خاصة في السنوات الأخيرة ينظرون للعلاقة الارتباطية مع الولايات المتحدة بالسلب أكثر من الإيجاب، ويبحثون عن سياسة استقلالية، خاصة مع الدول الممونة لهم بالطاقة، وفي مقدمتها الدول العربية التي تشكل أكثر من 90% من الواردات البترولية لليابان. وقد عاشت اليابان حجم التأثير السلبي الكبير نتيجة ارتباطها مع الغرب في حرب أكتوبر 1973، ومقاطعة العرب لها. وضع قابل للتكرار في حالة أي تصعيد للصراع العربي - الإسرائيلي أو توتر في المنطقة العربية. على الغرب استغلال هذه المقاربة الاستقلالية اليابانية المحتملة. إضافة إلى ذلك، بقدر ما هي بحاجة للبترول العربي بقدر ما هي بحاجة إلى وجود

سند سياسي لدعم مسار سياستها الاستقلالية من الغرب بما فيها محاولتها توظيف قوتها الاقتصادية للفوز بمقعد دائم في مجلس الأمن (حق الفيتو، مقعد تنافسها فيه الهند) 22 دولة عربية بمنظمة الأمم المتحدة وتأثيراتهم على الدول الإسلامية ودول عالم الجنوب، يعطي للعالم العربي قوة سند ليابان أو للهند للترشح لهذا المنصب.

ومهما يكن فإن مصالح الدول الآسيوية الكبرى السياسية والاقتصادية مع العرب وليس مع إسرائيل، بالتالي على العرب توظيف إمكانياتهم الاقتصادية للتأثير على المواقف السياسية تجاه إسرائيل. وعلى الأقل على العرب إدارة التباين أو الصراع أو التناقض بين القوى الكبرى، بما فيها الصين والهند واليابان، لخدمة المصالح والأولويات العربية.

3. اقتصادياً على دول المغرب العربي والدول العربية بصفة عامة تطوير العلاقات الاقتصادية مع آسيا على أساس الشراكة ذات المحتوى والبعد التنموي، الهيكلي والاستراتيجي من أجل تطوير الصناعة واكتساب التكنولوجيا. رغم أن العرب يتوفرون على أكثر من 60% من احتياطي النفط العالمي، فإن صناعة تكريرها مازالت ضعيفة، وتتطلب شراكة مع الدول الآسيوية المصنعة، لتطوير أكبر عدد ممكن من مصانع تكرير البترول والمصانع البتروكيمياوية. وأكثر من ذلك على العرب تطوير الصناعة والتكنولوجيا من أجل بناء اقتصاد وطني خارج المحروقات، التي هي مادة زائلة.

على العرب الابتعاد على الأقل تدريجياً عن الحلول الجاهزة في إدارة اقتصادياتها عبر الاعتماد على الاستيراد (Imported economy). يجب اتباع سياسة النفط مقابل كسب المعرفة والتكنولوجيا. الشركات الآسيوية مؤهلة لذلك، والدول الآسيوية أكثر استعداداً لمسيرة هذا التوجه، وقد بدأت سياسة الاستثمار المباشر بالدول العربية مثلما يحدث في الجزائر وليبيا.

ب. آفاق تطوير علاقة المغرب العربي مع الصين: يجب الاستفادة من تكنولوجيات الصين التكلفة الأقل والممكنة، خاصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والصينيون أثبتوا استعدادهم لإقامة شراكة من هذا النوع في عدة دول عربية.

1. يجب الاستفادة من تطور نماذج الزراعة في آسيا خاصة في الصين والهند واليابان، وبعض دول الآسيان. بالوطن العربي المساحة الشاسعة والأرض الخصبة لذلك، وتوفر المياه وخاصة بالسودان، والتي هي وحدها ليست فقط كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والفلاحي للوطن العربي، بل قادرة على الإنتاج والتصدير خارج الوطن العربي.

2. يتميز النشاط الاقتصادي الصيني خارج الصين بالمناطق الحرة. يجب تشجيع تواجدها في مختلف البلدان العربية، من أجل إدارة محلية لعملية الاستيراد وتفعيل النشاط الاقتصادي المحلي، خاصة على مستوى التشغيل.

3. على الدول العربية التوجه أكثر للاستثمار في الصين وآسيا ككل، في إطار علاقات ثنائية حتى لا تبقى الأموال العربية سجينة لبنوك أوروبا وأمريكا، والمهددة بتجميدها أو

حتى مصادرتها بسبب احتمال تصعيد مواقف عربية متباينة أو متناقضة مع المصالح الغربية، وخاصة في موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي.

4. ثقافياً، بحكم أن علاقات الدول العربية وآسيا متجذرة في الثقافة الشرقية لشعوبها، فغنه يجب توظيفها أكثر كمرجعية ومحور للدفع إلى علاقات عربية - آسيوية واعدة. ليس صدفة أو مجازاً أن يتناول هذا التقارب صامويل هنتنغتون في كتابه صراع الحضارات، الذي حذر من التقارب الإسلامي الكونفوشيوسي. على العرب والآسيويين تفعيل هذا التقارب، وقد بدأت جامعة الدول العربية في ذلك من خلال تنظيم منتديات ومؤتمرات مشتركة في آسيا وفي العالم العربي، تفعيل جاد وهادف سوف يؤدي لتعزيز أسس التقارب والتفاهم السياسي، ويزيل الغموض ويضعف على الأقل إن لم يزل التباين من خلال الحوار والنقاش والاتصال الدوري والمتكرر بين الطرفين.

5. منتدى التعاون العربي - الصيني الذي كان مشروعاً وتجسد عقب لقاء الأمين لجامعة الدول العربية بالرئيس الصيني "هيو جينغ تاو" (30 جانفي 2004) بمقر الجامعة، هي محطة جد هامة، تعكس مقاربة الصين للعمل العربي الوحدوي من خلال جامعة الدول العربية، الصينيون يريدون التعامل مع العرب كوحدة لإبعاد التأثيرات السلبية، التي قد تنجم على مستوى العلاقات الثنائية.

في لقائه مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، حدد الرئيس الصيني هيو جينغ تاو، أربعة أهداف لهذا المنتدى: تقوية الدعم والثقة السياسية المتبادلة، توسيع البناء والتعاون الاقتصادي، تكثيف التعاون الثقافي، وتعزيز التعاون في القضايا الجهوية والدولية. ومن جانبه أكد الأمين العام للجامعة، السيد عمرو موسى، أنه أمام فرص كبرى ومجالات كبيرة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، يجب ترقيته أكثر مستقبلاً.

6. يجب تشجيع السياحة بين الشعوب العربية والآسيوية، وتسهيل عملية التبادل السياحي، خاصة تكثيف خطوط النقل وعقلنة أسعارها. لآسيا ثقافات عريقة ومعالم أثرية جد متميزة والأهم عالمياً مثل الحائط الصيني العظيم، أو تاج محال بالهند... وإنجازات عمرانية وثقافية، ومناظر طبيعية خلابة وسلوك إنساني قيم... وإمكانيات استقبال متميزة. إضافة إلى أن آسيا كما سبق ذكره هي قارة المسلمين، وبالتالي التقارب بين الشعوب العربية هو جاهز ثقافياً ودينياً. بالمقابل بالوطن العربي معالم تاريخية وحضارة عريقة ومناخ طبيعي أورو-متوسطي وصحراوي إفريقي وتميز الشعوب العربية بالاستقبال وكرم الضيافة. إضافة إلى ذلك أن تكلفة السائح بالوطن العربي بتونس مثلاً عشر مرات أقل من السائح في أوروبا.

7. يجب دعم رابطة جمعيات الصداقة العربية - الصينية التي تأسست بالخرطوم (نوفمبر 2006)، وعقدت مؤتمرها الأول هناك تحت إشراف جامعة الدول العربية. شعار المؤتمر كان "الصداقة الشعبية وعاء جامع ورابط متين"، وتحت إشراف جامعة الدول العربية

كذلك عقد المؤتمر الثاني للرابطة بدمشق (أكتوبر 2008)، وسيعقد المؤتمر الثالث في ليبيا لاحقاً هذه السنة، وبعد أسابيع سوف أشارك في القاهرة في اجتماع المجلس التنفيذي للرابطة بالقاهرة (10 ماي 2010) بجامعة الدول العربية. وبين هذه المؤتمرات تمت نشاطات وتبادل الوفود بين الطرفين العربي والصيني، والذي دون شك لعب دوراً مؤثراً في تعزيز العلاقات العربية - الصينية، يجب دعم هذه الرابطة وعلى جامعة الدول العربية التدخل لدى القنوات العربية الرسمية المعنية بالعلاقات مع الصين، لدعم جمعيات الصداقة العربية - الصينية. بالجزائر هناك تنسيق ودعم لجمعيتنا من طرف وزارة الشؤون الخارجية.

8. يجب على صانعي القرار السياسي في الصين، أن يطوروا علاقات صينية - عربية مبنية على التوازن والتبادل في الأهداف والمصالح. يتوقف الاهتمام بالدولة كقوة على توفر شرطين أساسيين:

أ. قوتها الصناعية والعسكرية، وقدرتها في التأثير السياسي والدبلوماسي على المستوى الدولي.

ب. مدى استعدادها لتوظيف هذه القوة في التأييد والمساندة مع مصالح الطرف الآخر.

بالنسبة للصين، الشرط الأول جاهز، فهو قوة اقتصادية وعسكرية كبرى في العالم، وما ينقصها هو تجسيد الشرط الثاني، وهو توظيف هذه القوة لمصالح الطرف الآخر. على الصين أن تنظر بمنطق التوازن والتعامل بالمثل، وليس بمنطقة قوة كبرى مع قوة صغرى. غير ذلك البدائل بالنسبة للدول العربية أسهل بالتنسيق مع الدول الكبرى التقليدية، بحكم القرب الجغرافي وسهولة التعامل معها، نظراً لتواجد أسس الاتصال وتجذر التأثيرات والتجارية وحتى اللغوية. بعد المسافة بين الصين والوطن العربي، خاصة دول المغرب العربي، يمكن أن تشكل عاملاً سلبياً في تقوية الاتصالات العلاقات العربية - الصينية. على الصين تدرك ذلك بتقريب نفسها أكثر إلى القضايا العربية:

أ. يجب على الصين، من موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن، التعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتصفية بقية المستعمرات في العالم و في مقدمتها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عبر استفتاء حر و نزيه على غرار تصفية الاستعمار في المناطق الأخرى من العالم.

ب. دعم بفعالية أكثر القضية الفلسطينية واسترجاع الجولان السورية، ودعم حماية جنوب لبنان. يجب على الصين التعامل مع هذه القضايا بإتباع سياسة مستقلة واضحة، تختلف عن الولايات المتحدة وإسرائيل وليس مثلما تعمل الآن أنها تتعامل مع السلطة الفلسطينية من خلال السفارة الصينية بـ"إسرائيل".

العرب في حاجة إلى قطب قوي في المنطقة يؤثر على التوجه الأحادي في تسوية قضاياهم. على الصين تدعيم التضامن العربي لأنه الوسيلة العملية الأساسية للتأثير على ثقل تأثير القوى الكبرى في الوطن العربي، في حالة حدوث ذلك، يصبح للصين تأثير أكثر سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وتجارياً، خاصة في حضور التجارب السلبية للوطن العربي في التعامل مع القوى الكبرى في عالم الشمال، بما فيها الاتحاد السوفيتي سابقاً. بقدر ما أن والعالم العربي بحاجة إلى دعم سياسي ودبلوماسي، وإلى علاقة تعاون اقتصادي وتكنولوجي، بقدر ما هي الصين في حاجة إلى الدعم السياسي والدبلوماسي (22 دولة عربية) لاستكمال وحدتها الوطنية، إضافة إلى الأهمية الكبرى للسوق العربية وحاجة الصين للنفط العربي. الصين بحاجة للبتترول العربي وضمان تدفقه، خاصة مع تزايد الطلب الصيني على هذه المادة من الدول العربية، والذي ارتفع من 50% قبل أربع سنوات، إلى حوالي 90% هذه السنة. ضمان مهدد بتحكم أمريكا في منابع النفط، والتي تعتبرها الوسيلة الوحيدة لتقييد النمو الصيني في غياب احتمال استعمال العمل العسكري في مواجهة الصين كقوة عسكرية ونووية. إشكالية تجعل من الدول العربية أهم في التعامل للتأثير على هذا الاحتمال الأمريكي من خلال الدعم المتبادل للمصالح العليا للطرفين العربي والصيني.

— الهوامش:

1. د. إسماعيل دبش 'العلاقات العربية - الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة' في 'الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية'، المجلة العربية للثقافة، العدد 38، عدد خاص (مارس 2000).
2. نقلاً عن صلاح هادي علوان، نظرة إلى مركزي الاستقطاب الغربي - الصيني (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1981)، ص 103.
3. الملاحظة رقم (5) في هذه الهوامش.
4. مداخلة سفير الصين بقطر، بجامعة قطر، السيد يوكسيونغ: You Xiaoyong (2007.03.17) في موقع وزارة الشؤون الخارجية الصينية، الموقع: www.chinaconsulate.org.nz
5. تأسست مجموعة دول جنوب شرق آسيا (Association for South-East Asian Nations : ASEAN) في 08 أوت 1967، وتتكون من عشرة دول، وهي: بروناي، بورما، كمبوديا، أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاندا والفيتنام. انضمت (1997) إليهم من بعد الصين واليابان وكوريا الجنوبية في إطار آسيان + 3 (ASEAN + 3)
6. تكونت (1996) في البداية بشانغهاي (الصين) من خمس دول وهي: الصين، روسيا، كازاخستان، فرغيزيا، وطاجيكستان. انضمت إليهم لاحقاً أوزباكستان، لتصبح (شانغهاي 15 جوان 2001) تحت اسم منظمة شانغهاي للتعاون (Changhai Cooperation organisation : SCO) مع تواجد دول آسيوية كملاحيين (الهند، إيران، منغوليا والباكستان) أو شركاء في الحوار (سيرلانكا وبيلاروسيا) أو ضيوف دول الكومنويلث المستقلة (دول اتحاد الجمهوريات السوفييتية سابقاً، 11 دولة، CIS : Commonwealth Independent States).

7. http://en.wikipedia.org/wiki/Oil_reserves

- <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/fr.html>

8. http://en.wikipedia.org/wiki/Oil_reserves

9 http://www.pfcmc.com/esa/population/meetings/EGM_Ittmig_Arab/P02_Kapiszewski.pdf

- 10.11. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/05004DB8-E5EE-4BDD-B049-503E1085AF6E.htm>
12. http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_the_Arab_League
13. http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_Muslim_population
15. مداخلة سفير الصين بجامعة قطر، مرجع سابق.
16. http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Article_C&cid=1157962460363&pagename=Zone-English-HealthScience%2FHSELayout
17. بقية الدول المشاركة: أفغانستان، بورما، كمبوديا، سريلانكا، الفيتنام، أثيوبيا، غانا، إيران، العراق، اليابان، الأردن، لاوس، لبنان، ليبيريا، ليبيا، النيبال، الفلبين، السعودية، تايلاند، جنوب الفيتنام، سوريا، السودان، تركيا واليمن.
18. إحصائيات وزارة التجارة الصينية لسنة 2009. راجع كذلك الملحق التجاري لسفارة الصين بدولتكم.
18. <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2006/04/19/feature-01>
19. د. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 254.
20. Afro-Asian Solidarity Against Imperialism, collection of documents, speeches and press interviews from the visits of Chinese leaders to thirteen African and Asian countries (Peking: Foreign Languages Press, 1964, p. 67).
21. د. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق ص 144.
22. نفس المرجع، ص.ص 140-147. أنظر: (18 April 1960) New China News Agency.
23. د. إسماعيل دبش: العلاقات العربية - الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، في المجلة العربية للثقافة، العدد 38، عدد خاص (مارس 2000)، ص 65.
24. نفس المرجع، ص 64.
25. جريدة المجاهد (مجلة نصف شهرية، لجهة التحرير الوطني أثناء الثورة) العدد 79 (10 أكتوبر 1960) ص 3.
27. د. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 254.
28. People's Daily (23 September 1958)
29. نفس المرجع، ص ص 436-459.
30. نفس المرجع، ص ص 445-446.
31. نفس المرجع، ص 446.
32. جريدة المجاهد، العدد 69 (30 ماي 1960)، ص 8.
33. د. إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 453.
34. جريدة المجاهد، العدد 44 (14 جوان 1959)، ص 12.
35. د. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 148.
36. د. إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 445.
37. نفس المرجع، ص 446.
38. جريدة المجاهد، العدد 22 (15 أبريل 1958)، ص 12.

- 40.39. جريدة المجاهد، العدد 34 (24 ديسمبر 1958)، ص ص 2-3.
41. جريدة المجاهد، العدد 33 (8 ديسمبر 1958)، ص 15.
42. عبد الرحمان كيوان، رئيس البعثة الجزائرية للصين أثناء قديم أوراق اعتماده لرئيس جمهورية الصين الشعبية، أنظر المجاهد، العدد 96 (22 ماي 1961)، ص 1.
43. المساء (يومية جزائرية ، 16 ماي 1999، ص 5.
44. تأسست جمهورية الصين الشعبية 4 سنوات (1949) بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة (1945)، واسترجعت (1962) الجزائر سيادتها 17 سنة بعد تأسيس المنظمة. وحتى لو كان وضع البلدين آنذاك يتميز بمتعهما بالسيادة القانونية كاملة فإن واقع القوة لن يسمح لهما بالتأثير في محتوى النظام الدولي وقواعد العلاقات الدولية، أنظر ملحق 1 في نهاية هذا البحث.
45. <http://actualites.marweb.com/algerie/index.php?news=195>
- <http://montreal.mfa.gov.il/mfm/web/main/missionhome.asp?MissionID=14&>:
-China brief – Volume 10 Issue n° 1 (07 January 2010)
- 45 - <http://actualites.marweb.com/algerie/index.php?news=195> ،
- <http://montreal.mfa.gov.il/mfm/web/main/missionhome.asp?MissionID=14&>
- China brief – Volume 10 Issue n° 1 (07 January 2010)
47. Peking Review 4 (28 July 1961) : 35, p. 20.
48. العمل، تونس (11 جانفي 1964).
49. Dr. Ismail Debeche, The role of China in international relations : the impact of ideology on foreign policy with special reference to Sino-African relations – 1949-1986, (PhD, University of York: 1987), p. 1051.
50. وزارة التجارة الصينية، استشر كذلك: الملحق التجاري ببلدكم.
51. مرجع سابق، ص 616.
52. وزارة التجارة الصينية (10 أكتوبر 2006). أنظر كذلك الموقع: www.china.org.cn
53. وزارة التجارة الصينية – 2009.
54. موقع: www.china.org.cn
55. اسماعيل ديش، المرجع السابق، ص 998-1005.
56. نفس المرجع، ص 1000.
- 58.57. المرجع السابق، ص 887-889.
59. <http://www.click4mauritania.com/chine-mauritanie-des-relations-bilaterales-exemplaires-synthese.html>